



دار الأمان
الرباط

المركز المغاربي للبحوث والتنمية

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

جلال الورغي

الإسلاميون في الدولة

تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة

الإسلاميون في الدولة

تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة



طبع في لبنان

الإسلاميون في الدولة

تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة

جلال الورغي



المركز المغاربي للبحوث والتنمية



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

ردمك 978-614-02-1152-0



4، زنقة المامونية – الرباط – مقابل وزارة العدل

هاتف: 537723276 212+ – فاكس: 537200055 212+

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma



المركز المغاربي للبحوث والتنمية

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

هاتف الرياض: 966509337722+

هاتف بيروت: 9613223227+

editions.difaf@gmail.com

المحتويات



تقديم

بقلم المورخ العربي الدكتور بشير موسى نافع

في هـذه المقالـة الطويلـة حـول "تجربـة الإسـلاميين في الحكـم في تونس"، يقدم جلال الورغي قراءة أولية لتجربة حركة النهضة التونسية خلال مرحلة ما بعد الثورة مباشرة، على خلفية من الانقسام السياسي الداخلي والاستقطاب الإقليمي. بخلاف مقالات وتعليقات صغيرة، نشرت في الصحف ووسائط الإعلام الأخرى، هذه ربما أول محاولة للنظر إلى تونس في مرحلة الانتقال المرهقة من الاستبداد، الذي مثله نظام بن علي، إلى الحرية والديمقراطية. والمدهش، بالرغم من الزلزال الذي أحدثته حركة الثورة العربية منذ اندلاعها في تونس (ديسمبر/ كانون أول 2010)، أن قلة من الباحثين العرب تصدوا لمهمة القراءة التحليلية والنقدية لما عاشته الدول والشعوب العربية في السنوات الأربع الماضية، سواء في المجال العربي ككل، أو في كل دولة على حدة. يفضل أغلب الباحثين عادة الابتعاد قليلاً عن الحدث، سيما الحدث الكبير، قبل أن يحاولوا مقاربته بالدراسة. ولكن ما لاشك فيه أن القراءات المبكرة لا تساعد على إضاءة الطريق أمام الأمم والشعوب وحسب، ولكنها توفر تمهيداً ضرورياً للقراءات اللاحقة، الأبعد عن الحدث، التي يتاح لها من المعلومات، والصورة الأوسع، والتجرد

المضوعي، ما لا يتاح لشهود الحدث والمنخرطين في تطوراته. هذه هي الأهمية الأولى لهذه المقالة.

أما الأهمية الثانية فتنبع من كونها تأتي في لحظة تعثر حركة الثورة العربية، التي بدت في 2011 وكأنها تحمل الكثير من وعود التغيير على مستوى الدولة وعلاقة الدولة بالشعب في المجال العربي كله تقريباً. ولأن هذه الدراسة تولي عناية خاصة بقراءة التجربة التونسية، ومحاولة فهم القوى والدوافع التي أثرت على هذه التجربة في سنواتها الثلاث الأولى، وأن تونس تعتبر أولى وإحدى أبرز حلقات الثورة في المجال العربي، تكتسب هذه الدراسة أهمية مضاعفة.

وليس ثمة شك أن عملية التغيير في المجال العربي تعيش لحظة تعثر. ولكن، لأن المستقبل لا يصبح يقيناً إلا عندما يحدث، عندما يصبح واقعاً، حاضراً، فالأرجح أن رواية ما يعيشه المجال العربي منذ نهاية 2010 لم تصل إلى نهايتها بعد، إن كان لرواية تاريخية ما من نهاية. ما نحن على يقين منه في هذه اللحظة المشتبكة، أن العرب يواجهون سؤال التغيير السياسي كما لم يواجهونه في تاريخهم الحديث من قبل.

اندلعت حركة الثورة العربية من تونس المهمشة، من بلدة تونسية وسطى، ربما لم تعرف الطبقة التونسية الوسطى، ناهيك عن ملايين العرب، بوجودها من قبل حادثة البوعزيزي الشهيرة. ولكن حادثة البوعزيزي، التي جسدت وطأة نضال الإنسان العربي اليومي من أجل العيش، وطبيعة علاقة السيطرة بالعنف بين الإنسان ودولته، لم تكن سوى شرارة. خلال أسابيع، كانت الشرارة تتحول إلى حراك شعبي هائل، يطال كافة أنحاء البلاد ويصل إلى مركز الدولة التونسية، إحدى

أوائل مؤسسات الدولة العربية التي أخذت في اكتساب سمات الدولة الحديثة منذ منتصف القرن التاسع عشر. لم يكن ثمة قادة خططوا للثورة التونسية، ولا استطاع حزب أو مجموعة أحزاب أن تدعي قيادتها، ولم يحدد مطالبها إطار أيديولوجي واحد. ما انطلق من صفوف المهمشين والفقراء، سرعان ما أصبح موجة شعبية، ضمت كافة الطبقات الاجتماعية، فقراء وأبناء طبقات وسطى، وكافة الأعمار، من سكان الحواضر الرئيسة إلى البلدات البعيدة عن المركز، وجماعات سياسية مختلفة. بدلاً من المحتوى الأيديولوجي، حملت الثورة التونسية المطالب الأولية البسيطة، التي تدعي الأيديولوجيات جميعاً أنها تسعى إلى تحقيقها: الحرية، الديمقراطية، الكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

خلال أسابيع قليلة من نجاح الثورة في إطاحة نظام بن علي، كانت أصداؤها تتردد في أكثر من بلد عربي آخر. لم ينتقل تأثير تونس إلى أوزباكستان أو موزمبيق، بل انتقل إلى مصر وليبيا واليمن وسورية والمغرب والأردن، ثم إلى العراق. فبالرغم من رسوخ الدولة القطرية العربية، وتضخم خطوط حدودها وأوهام سيادتها، ظل العرب، وعياً وثقافة وشعوراً، أمة واحدة. لم تتحدث الثورة التونسية العربية وحسب، بل إن ما حملته تونس كان المطالب ذاتها التي تسكن الوعي الجمعي في المجال العربي الفسيح. ولكن النتائج كانت متفاوتة إلى حد كبير.

قاوم النظام الأردني، مستنداً إلى الانقسام الفئوي في صفوف الأردنيين، مطالب الحركة الشعبية، ولم يقم سوى بتعديلات دستورية شكلية. في المغرب، قابل النظام الملكي شعبه في منتصف الطريق، واستطاع بسرعة فائقة، احتواء الحركة الشعبية ومنعها من التفاقم. في

ليبيا، تطورت الحركة الشعبية سريعاً إلى مقاومة مسلحة، انتهت بإطاحة النظام، واقتلاع جهاز دولته. ولكن مسار الثورة جعل ليبيا الجديدة ميداناً للتدخلات العربية والغربية. في سورية، ونظراً لطبيعة النظام الطائفية الأقلوية، وتحالفاته الإقليمية والدولية، واجهت الحركة الشعبية من البداية عنفاً وحشياً، لا يرحم ولا يكترث بردود الفعل العربية والدولية. وهذا ما دفع، وبعد معاناة شعبية فائقة، قطاعات واسعة من الشعب إلى حمل السلاح، وإلى انشقاقات ملموسة في قوات الجيش. وكما في ليبيا، وفي أي دولة حديثة أخرى، لم يكن ممكناً للثورة في طورها المسلح إيقاع هزيمة بقوات النظام بدون دعم خارجي ملموس. وهذا ما فتح ساحة الثورة السورية للتدخلات العربية والأجنبية، تدخلات لم تحركها دائماً طموحات الحرية والديمقراطية والعدل، بل ودوافع جيوسياسية بحتة أيضاً.

ما حدث في تونس ومصر واليمن لا يقل تعقيداً. لم تشهد عملية الانتقال السياسي في تونس ومصر تدخلات خارجية ملموسة، بخلاف اليمن الذي أديرت فيه عملية الانتقال من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، بدعم أميركي وإشراف من الأمم المتحدة. ولكن الانتقال السياسي في الدول الثلاث، بغير ذلك، كان متشابهاً إلى حد كبير؛ حيث أطيح بنظام الحكم، بدون المساس بجهاز الدولة، بأي صورة ملموسة. حشدت الدولة قواها بعد أقل من عامين ونصف العام على الثورة المصرية، لتطيح الرئيس المنتخب، وتدفع البلاد إلى مستقبل مفتوح على الاحتمالات. في تونس، وعلى خلفية من انقسام الطبقة السياسية، اضطرت حكومة التحالف الثلاثي التخلي عن الحكم في مقابل التقدم في المرحلة الانتقالية. أما في اليمن، الذي يحكمه نظام

سياسي هجين، فالواضح أن البلاد تجر قدميها بتثاقل نحو إصلاح بنية الدولة وبناء حكم ديمقراطي، يحقق مطالب الملايين من اليمنيين. ثمة عدد من العوامل والقوى والعقبات، التي تجلت بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى، دفعت حركة الثورة العربية إلى هذا المناخ من التعثر والاضطراب:

أولاً، لعبت التدخلات العربية، وتلعب، دوراً رئيساً في إحباط إرادة الأغلبية ومنع التعبير عنها في نظام سياسي، يحقق طموحات الشعب والثورة. تدرك الأنظمة، كما الشعوب، بل وأكثر منها، حتى وهي ترفض الاعتراف بذلك، أن ما يوحد العرب كأمة أكبر بكثير مما يفرقهم، وأن تغييراً في دولة عربية لن يلبث أن يؤدي إلى تغيير في دولة، أو دول، أخرى. ولذا، فما إن بدأت حركة الثورة العربية في تحقيق إنجازاتها الأولى، حتى انقسمت الدول العربية إلى كتلتين رئيستين: الأولى، وتضم دول الثورات، بأنظمتها الجديدة، التي لم تستقر جذورها وأبنيتها السياسية بعد، ودول تتعاطف مع هذه الثورات أو تؤيدها وتقف إلى جانبها. والثانية، وتضم الدول التي تخشى حركة الثورة العربية، وتخشى أن تصلها رياح الثورة وتطيح بها. استوعبت دول الكتلة الثانية مفاجأة حركة الثورة سريعاً، وانطلقت، من ثم، في محاولة إطاحة الأنظمة الجديدة في دول الثورات، أو احتواء هذه الأنظمة، أو التحكم بمسار الثورة وعملية التغيير.

ثانياً، لم تكن الثورات العربية هي ثورات الشعب كله، وليس ثمة ثورة شعبية في التاريخ ضمت في صفوفها الأغلبية الساحقة من الشعب. ما تعبر عنه الثورات الشعبية عادة هو أغلبية الكتلة الفعالة في المجتمع، وبهذه الأغلبية تنتصر. ولأن الثورات العربية لم تكن ثورات

حزب أو جماعة سياسية واحدة، فسرعان ما بدأت مظاهر الانقسام الاجتماعي والسياسي، ذات الجذور التاريخية البعيدة، السابقة على حدث الثورة نفسها، في البروز، مباشرة بعد إطاحة الأنظمة السابقة. ومن الخطأ تشبيه الانقسامات العربية بتلك التي تعرفها الدول والمجتمعات الغربية الديمقراطية والمستقرة. في الديمقراطيات الغربية، حسمت مسائل الأمة والدولة الأساسية والحيوية منذ زمن، وتبلور بالتالي إجماع، أو توافق سياسي، يرتكز إليه النظام الديمقراطي. في السياق العربي، لم تنجح المجتمعات والقوى السياسية في استعادة إجماعها المفقود منذ نهاية القرن التاسع عشر مطلقاً؛ ولا استطاعت الثورات، التي أفسحت المجال، في مناخ الحرية الوليد، لكافة التعبيرات السياسية، في استعادته بعد. لم ينجم عن هذا الانقسام في دول الثورات تعثر وتعطيل المرحلة الانتقالية وحسب، بل أصبح في بعض الحالات أيضاً أداة فعالة للتدخلات الخارجية.

ثالثاً، لم تعالج الثورات العربية، ولا يبدو أنها بدأت في معالجة، مسألة الدولة. أطيح بمؤسسة الدولة الليبية ليس لأن الثورة الليبية استهدفت بوعي وتصميم مسبقين إطاحة الدولة، بل لأن الثورة تحولت، بدون قرار من أحد، إلى نزاع مسلح بين قوى الثورة وأذرع دولة العقيد القذافي. والحقيقة، أن الآلام التي شهدها العراق بعد الغزو الأجنبي وتقويض الدولة العراقية، وحجم العنف الذي شهدته ليبيا وسورية، بعد ذلك، جعل الحفاظ على مؤسسة الدولة وأجهزتها وكأنه أبرز إيجابيات حركة الثورة العربية. وتكفي ملاحظة الجهود المحمومة للتوصل إلى حل للأزمة السورية، يحافظ على ما تبقى من مؤسسة الدولة السورية، لرؤية العلاقة المرتبكة بين حركة الثورة ومستقبل مؤسسة

الدولة الحديثة في بلدان الثورات. المشكلة، بالطبع، أن هذه الدولة التي تعود بجذورها إلى القرن التاسع عشر، أو أنها ولدت من رحم الإدارة العثمانية السابقة في أعقاب الحرب الأولى، ونمت برعاية الإدارات الاستعمارية، لم تعد دولة محايدة. فمنذ عقود طويلة، تعرضت هذه الدولة لمتغيرين رئيسين: التماهي مع النظام والفئات الحاكمة، وتضخم أذرعها القمعية والتحكمية على حساب أجهزتها الخدمية والإنتاجية. لم ترحب مؤسسات الدول الموروثة بعملية الثورة والانتقال السياسي، ولم يكن غريباً بالتالي أن ترفض الانصياع للحكم الجديد، أو أن تعمل صراحة من أجل إطاحته.

رابعاً، أن هذه المنطقة من العالم، سواء لميراثها الثقافي وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، هي الأكثر أهمية في موازين القوى العالمية. وفي القلب من هذه المنطقة توجد الدولة العبرية. ويجعل التقاء الدولة العبرية والقوى العالمية ذات المصالح المباشرة في المنطقة من عملية التغيير نحو الحرية والديمقراطية، أمراً بالغ التعقيد والصعوبة.

ثمة من يرى أن ما شهدته دول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، إضافة إلى العراق والأردن والمغرب، لم يكن ثورة بأي حال من الأحوال، بل مجرد حراك شعبي، مسلح وغير مسلح، جاء بنتائج غامضة ومختلطة، ولم يكن باستطاعته وضع أسس مستقرة لنظام حكم جديد ودولة جديدة، ولا أن يحقق مطالب الأغلبية الشعبية بصورة مرضية.

قد لا تكون هذه القراءة لواقع دول الثورة والتغيير العربية خاطئة كلية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تصور انغلاق المستقبل، أو الاستسلام للتعثر الراهن. ثمة دلالات تاريخية بالغة الأهمية خلف مناخ

الثورة والتغيير الذي سيطر على المجال العربي، لابد من وضعها في الاعتبار قبل محاولة تحديد طبيعة اللحظة التي تعيشها هذه الحركة العربية الكبرى، ومحاولة قراءة المصير الذي يمكن أن تنتهي إليه. ليس من الصحيح بالطبع القول بأن الحيوية الشعبية العربية، المسلحة وغير المسلحة، تمثل تطوراً غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث. الحقيقة، أن هذه الشعوب خاضت نضالاً مريراً من أجل الاستقلال الوطني ودحر السيطرة الأجنبية، طوال النصف الأول من القرن العشرين. في بعض حالات التحرر الوطني، كما في العراق وسورية وفلسطين، واجهت الشعوب الأنظمة الإمبريالية مباشرة وبدون انتظار. وفي حالات أخرى، قدم الشعب، كما في الجزائر، مئات الألوف من الشهداء، خلال سنوات قليلة من النضال من أجل الحرية والاستقلال. كما شهد العالم العربي، سيما في عقدي الخمسينات والستينات، حراكاً شعبياً هائلاً باسم الوحدة وفلسطين. ولكن الحراك الشعبي الراهن، والمستمر منذ ما يقارب الثلاث سنوات، يختلف قليلاً؛ ليس بمعنى أنه أكثر نبلاً، ولكن من جهة اختلاف دوافعه وسياقه وأثره على مستقبل العرب.

حكمت هذه المنطقة من العالم خلال العصور الإسلامية الوسيطة والحديثة المبكرة من قبل أنظمة سلطانية؛ تشكلت قواها الحاكمة من نخب عسكرية أو سلالية. ولكن لا الجند ولا المماليك، ولا طبقة السباهي والإنكشارية العثمانية، ولا العائلات السلطانية، أقامت حكماً استبدادياً، وذلك لسبب رئيس، يتمثل في طبيعة الدولة التقليدية في التاريخ الإسلامية، الدولة التي لم تكن تتمتع بسلطة تشريعية، ولا هيمنت على المجال العام، تعليماً وصحة وتجارة، إلخ. منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبإرادة النخب الحاكمة، كما في إسطنبول وتونس

والقاهرة، أو بقوة الإدارات الاستعمارية المبكرة، كما في الهند والجزائر، بدأت عملية تحول جذرية وبالغة الأثر في بنية الدولة، التي انتقلت، تدريجياً وبصورة حثيثة، من دولة تقليدية محدودة السلطات، إلى دولة حديثة، مركزية، ذات سيطرة شاملة على الشعب والأرض.

بيد أن عملية التحول تلك، التي استمرت حتى مطلع القرن العشرين، لم يصاحبها تطور جوهري في بنية الطبقة الحاكمة. بمعنى أن نطاق سيطرة الدولة قد اتسع بصورة غير مسبوقة في تاريخ الاجتماع العربي – الإسلامي، بدون أن تصبح الطبقة الحاكمة أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لعموم الشعب، حتى بعد أن أسست مجالس بلديات المدن وسنت الدساتير وتبنت الدولة مفهوم المواطنة. وظلت الطبقة الحاكمة أقرب إلى الأقلية الاجتماعية منها إلى التعبير عن الأغلبية الشعبية، تنوعاً وإرادة. خلال القرن العشرين، وسواء في عهد الإدارات الإمبريالية، أو في ظل دولة الاستقلال الوطني، لم تتغير الطبيعة الأقلوية للطبقة الحاكمة، وإن تغيرت هوية هذه الأقلية، من مرحلة إلى أخرى.

في مرحلة مبكرة، وفي بعض الكيانات المشرقية الجديدة، تسلم مقاليد الحكم أبناء طبقة أعيان المدن العثمانية السابقة، الذين تلقوا تعليماً حديثاً في مدارس ومعاهد الدولة العثمانية المتأخرة، أو شبيهتها المصرية والتونسية، إداريين سابقين كانوا أو عسكريين. في مرحلة تالية، وبلدان أخرى، أطاح الجيش بالطبقة الحاكمة السابقة وأقام نظام حكم عسكري صريح أو مقنع. في مجموعة ثالثة من البلدان العربية، هيمنت على الحكم أقلية طائفية، بقوة الجيش أو للطبيعة الخاصة التي ولد بها الكيان السياسي، أو أسر ملكية. مع نهاية القرن العشرين، وحتى في البلدان العربية التي عرفت الانتخابات والتعددية الحزبية، الحقيقية أو

الصورية، كانت الساحة السياسية العربية لا تختلف كثيراً عما كانت عليه في نهاية القرن التاسع، حيث تقبض أقليات مختلفة على مقاليد الحكم والسلطة، بدون اكتراث كبير بحق الشعوب في تقرير مصيرها. الاختلاف الجوهري كان في طبيعة العلاقة بين نظام الحكم وجهاز الدولة؛ إذ استطاع الترويض الحثيث على مدى عقود، ومنذ ستينات القرن العشرين، على الأقل، إخضاع الدولة بأذرعها المختلفة لأنظمة الحكم، بحيث لم تعد ثمة مساحة فاصلة بين الاثنين. ومنذ هبت رياح تحرير السوق والتجارة على دول المجال العربي في سبعينات القرن الماضي، صنعت الفئات الحاكمة طبقتها الخاصة من رجال الاعمال والتجارة، التي سرعان ما أصبحت شريكة في الحكم أيضاً.

باختصار، بدلاً من التحول التدريجي من حكم النخب التقليدية إلى النظام التمثيلي الديمقراطي، ولدت أنظمة حكم استبدادية مغلقة، تسيطر عليها أقليات من أصناف مختلفة، تهيمن بصورة شبه مطلقة على نظام الحكم والدولة والثروة.

كان طرح حركة الثورة والتغيير العربية، خلال السنوات الثلاث الماضية شعارات الحرية، الديمقراطية، الكرامة الإنسانية، والحكم الرشيد، يعني بالضرورة أنها حركة تستهدف وضع نهاية لحكم الأقليات، الاجتماعية والعسكرية والسياسية والطائفية، وما أفرزته من استبداد وفساد واحتكار للثروة. ولابد بالتالي من فهم هذه الحركة باعتبارها رداً تاريخياً على البنية الأقلوية لسلطة الدولة الحديثة في المجال العربي، البنية التي لم تتغير سوى صورياً طوال أكثر من قرن من الزمان. قد تتعثر هذه الحركة قليلاً هنا أو هناك، قد تتراجع، أو ترتبك، ولكن، وكما شهدت شعوب أخرى، في مناطق أخرى من العالم، ليس ثمة سبيل لتوقفها، ولا

لمنعها من الوصول إلى أهدافها النهائية. كانت الحرية، ولا تزال، إحدى القيم الكبرى للحياة الإنسانية، وكما استطاعت الشعوب العربية قبل نصف قرن تحقيق الحرية من السيطرة الأجنبية، انطلقت أخيراً لتحقيق الحرية من سيطرة الاستبداد وأنظمة الأقليات الحاكمة.

من جهة أخرى، ليس ثمة شك أن حركة الثورة العربية أظهرت أيضاً هشاشة النظام الإقليمي، الذي فرض على شعوب المشرق بعد الحرب العالمية الأولى. مؤشرات وصول النظام الإقليمي إلى نهاية الطريق تتسارع منذ بداية العقد الأول لهذا القرن، سواء لانفراط عقد النظام العربي الرسمي وعجز دوله عن تأسيس نظام تعاوني، إخفاق محاولات التوصل لحل عادل في فلسطين، أو للتراجع الحثيث في قوة الرابطة الوطنية لصالح روابط إثنية وطائفية وعشائرية عابرة للحدود. ما يقلق، أن هذا الانهيار لن يكون سهلاً ولا منظماً، وأن تكاليفه ستكون باهظة؛ وأن ليس لأي من أطرافه تصور واضح لما يمكن أن يكونه النظام الجديد.

تعثر في حركة الثورة العربية؟ نعم، ليس هناك كبير جدل. ولكن، فضلاً على أن ترى حركة الثورة وكأنها في طور النهاية والتلاشي، ربما لابد أن ترى باعتبارها بداية منعطف تاريخي، كبير، بالرغم من المرارات والآلام الناجمة عن هذه الانعطافة.

ولعل مقالة جلال الورغي هذه، تقدم مساهمة بالغة الجدية لتلمس معالم هذا المنعطف وطريقه المتعرج.

لندن في 27 حزيران/ يونيو 2014

د. بشير م. نافع

مقدمة

وضعت التحولات الكبرى التي شهدتها بعض الدول العربية، ولأول مرة وبشكل جدي التيارات الإسلامية أو قوى "الإسلام السياسي" أمام اختبار حقيقي، يتعلق بسبل إدارة الحكم وتسيير الدولة وأجهزتها. اختبار قد لا نبالغ إن قلنا إنه غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث والمعاصر لهذا التيار، وهو الامتحان الأول منذ أن عبّر "الإسلام السياسي" عن نفسه في تنظيمات وأحزاب، مع نهاية الربع الأول من القرن العشرين كرد فعل على إلغاء الخلافة في العام 1924.

ولئن خبر "الإسلام السياسي" في جل الدول العربية سبل معارضة أنظمة حكم عاتية وقمعية، بل وتمرّس في المواجهة الجماهيرية والشعبية، بل وأحيانا حتى المسلحة ضد الأنظمة في المشرق والمغرب. فإن هذا التيار يجد نفسه اليوم أمام تحديات من طبيعة مختلفة تماما، بعد أن دفعت به صناديق الاقتراع إلى سدة الحكم، حاكما أو مشاركا في الحكم، في البلدان التي شهدت تغيرات كبرى، دشنتها تونس يوم أعلن رسميا عن سقوط رأس النظام ونهاية عهد زين العابدين ابن علي في 14 جانفي/ يناير 2011[1]

لقد جرت مياه كثيرة تحت الجسر وسال حبر كثير منذ أن وصل التيار الإسلامي إلى الحكم أو شارك فيه، بين مرحب ومحذر ورافض ومعرقل ومتربص ومتحفظ، مواقف غذتها وحكمتها عدة اعتبارات وعوامل. ولعله من المناسب بعد هذه "الجولة الأولى" من تجربة

الإسلاميين في الحكم، لا سيما في تونس ومصر، أن نسلط الضوء على هذه التجربة، وقوفا عند أهم معالمها وخصائصها، وأن نستخلص بعض الدروس، حريصين من خلالها على تقديم محاولة متوازنة في الفهم، لما آلت إليه هذه التجربة، التي انتهت كشبيهتها المصرية إلى الخروج من السلطة في هذه المرحلة. في مصر كان الخروج عبر انقلاب عسكري، اختبأ وراء احتجاجات شعبية، بينما غادرت النهضة في تونس السلطة عبر خارطة طريق، في إطار "حوار وطني"، هو أشبه بمفاوضات "نهاية حرب"، حددت نتائجه قبل أن يبدأ، ووضعت نهاية لحكم النهضة وشركائها وأفسحت المجال أمام حكومة تكنوقراط تستجيب لمقتضيات الدولة وسبل إدارتها. خرج الاخوان في مصر من الحكم في 3 يوليو 2013، وتلتهم النهضة في تونس في 26 يناير 2014.

وبقدر ما تبدو بعض التفاصيل مهمة في فهم تجربة الإسلاميين ومآلاتها، بل وتغري الراغبين في الاطلاع على الحيثيات اليومية للحكم وتصاريفه، فإن إدراك والتركيز على الاعتبارات والعوامل الأساسية التي كان لها الأثر البالغ على التجربة وأفقها الذي انتهت اليه، سيكون أكثر إفادة للمهتم والمتابع الراغب في فهم هذه التجربة بإنجازاتها وإخفاقاتها.

وعلى عكس الكثير من النزعات المحافظة والمتنكبة عن المراجعة والاعتبار، يسجل للتيار الإسلامي التونسي المبادرة المستمرة في التوقف والنقد الذاتي، وقوفا عند الأخطاء لتجاوزها، وإجلاء للمكاسب لتعزيزها. وكثيرا ما تفتح المراجعة آفاقا أرحب على المستقبل، ورؤى أسلم، وممارسة أرشد، في مرحلة تاريخية حرجة وحاسمة في تاريخ المنطقة العربية التي لم تعد تحتمل المزيد من الاخفاقات والانتكسات التي أدمنتها لعقود طويلة.

تمهيد
سياقات ما قبل الثورة

واجه العالم العربي خلال العقود التي تلت سنوات الاستقلال الأولى أوضاعا قاسية وصعبة، طغت عليها حالة استبدادية شاملة، لم توفر بلدا ولا منطقة من مناطقه. فقد خرجت المنطقة العربية من حقبة الاستعمار ممزقة ومنقسمة بعضها على بعض بمخطط خارجي، عمّقه زرع الكيان الإسرائيلي في فلسطين. وما أن خرجت جل الشعوب العربية في مختلف أقطارها من حقبة الاستعمار حتى وجدت نفسها في قبضة أنظمة فردية أبرز ما يميزها أنها كلها استبدادية وغير ديمقراطية، بعضها يحتفي بالزعيم الأوحد، وأخرى بالحزب الطليعي، اختلفت أسماؤها بين ملكية وجمهورية واشتركت كلها في الحكم الفردي التسلطي.

ولئن عوّلت الكثير من النخب العربية على تحسن الأوضاع وتطورها باتجاه الأفضل لجهة التعددية السياسية وأنظمة الحكم، إلا أن هذه التطلعات المتزايدة مع الوقت، اصطدمت بمزيد من الانغلاق واستفحال الاستبداد وأنظمة القمع، انضاف إليها فساد طال كل أجهزتها، وتبعية أثمرت هوانا وارتهانا للخارج استحوذ على حكامها وسياساتها. ولقد انكشفت هذه الأوضاع الكارثية بشكل سافر، مع حرب الخليج الأولى، حرب ما كادت تنجلي سحبها مع إقدام مرشد

الثورة الايرانية على "تجرع سم" وقفها، حتى أطلت حرب الخليج الثانية بعد محاولة الرئيس العراقي صدام حسين ضم الكويت، حرب لم يهدأ غبارها حتى دقت طبول حرب ثالثة انتهت باحتلال العراق، بينما ظل العدوان على لبنان وفلسطين بالتناوب، يقرره الاحتلال الإسرائيلي حسب مقتضيات إدارة التحكم والسيطرة.

أما داخليا فقد تصدرت جل الدول العربية قوائم الدول الأكثر فسادا والدول الأكثر قمعا للحريات وفي طليعة الدول غير الديمقراطية، بل إن كثيرا من الأقطار العربية تحولت إلى سجون كبيرة، فانتهت منظمات دولية في السنوات الأخيرة إلى تصنيف بعض الدول العربية كدول فاشلة أو شبه فاشلة، فلا هي نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، ولا هي أسست لتحول ديمقراطي. واللافت أن هذه الأنظمة وجدت غطاء لكل هذه الأوضاع الفاسدة والبائسة من قبل القوى الغربية والمؤسسات الدولية، التي تكاد تكون لعبت دور الراعي لهذه الأوضاع بكل فسادها وبؤسها وانحطاطها. وكانت هذه الأنظمة العربية تلقى الدعم والمساعدة والحماية من هذه القوى الغربية، التي كانت ترى فيها حامية لمصالحها، محققة للاستقرار، ومتحكمة في القوى الاجتماعية والسياسية الصاعدة المتطلعة للتغيير وتصحيح الأوضاع.

ولقد نال التيار الإسلامي في العقدين الماضيين في تونس من الاضطهاد والقمع والمحاصرة، ما لم تنله أي قوة سياسية أخرى، محاربة لفكرها، وسجنا لقيادتها، ومطاردة لأنصارها، وتفكيكا لتنظيمها. حملة شاملة خاضتها الدولة دون هوادة، واستعملت فيها كل الأساليب، وسخرت لها كل الامكانيات، وتوسلت فيها بنخب كثيرة، قبلت أن تكون جزءا من نظام فرض سطوته على البلاد بالحديد والنار.

ولئن نجحت "النهضة" خلال السنوات الأخيرة من نظام بن علي في احتواء بعض الضربات والحملات التي استهدفتها، فإنها بقيت تعاني من مخلفات حرب، لا تكاد تضع أوزارها، حتى تدق طبولها بصيغ وأشكال أخرى. ونجح النظام بتفكيك ائتلاف نجحت النهضة في التشجيع عليه والاندراج فيه ورعايته وهو تجمع معارض عرف باسم "ائتلاف 18 أكتوبر للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وضم أهم مكونات المعارضة لنظام ابن علي، وقد كانت تجربة رائدة وفريدة لكنها تلاشت مع انغلاق النظام والحيلولة دون تطورها، والصراع على الزعامة داخلها وعلى قيادة المعارضة.

لقد نجح ابن علي أو يكاد خلال أكثر من عقدين في الحكم من دك حصون المجتمع المدني، وتفكيك قواه وإضعافها تباعا، فوجد المجتمع نفسه وجها لوجه مع نظام متغول، استشرى فيه الفساد، واستفحلت فيه القبضة الأمنية، وضعت فيه عائلات محددة يدها على ثروات البلاد ومقدراتها.

ضمن هذا السياق القاتم، اندلعت أحداث 17 ديسمبر من العام 2010، لتتوسع بشكل دراماتيكي، وتتحول إلى انتفاضة عامة، وصلت ذروتها في 14 جانفي بتجمع عشرات الآلاف من المحتجين في قلب العاصمة تونس، محاصرين وزارة الداخلية. اضطر بعدها الرئيس زين العابين بن علي مغادرة البلاد ضمن حيثيات لا تزال يكتنفها بعض الغموض إلى اليوم.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن التغيير الذي حصل في تونس يبقى يثير الكثير من الجدل حول طبيعته، لا سيما وأن القوى التي اندرجت في معركة التغيير قبلت كلها العمل ضمن الأفق الدستوري القديم، فجرى

القبول برئيس حكومة نظام ابن علي أن يستمر هو في إدارته للدولة، بل وجرى القبول أيضا بأن يتم تفعيل المادة 57 من الدستور التونسي، ليتولى بمقتضى أحكامها رئيس برلمان نظام ابن علي رئاسة الجمهورية واستمر في منصبه ذاك حتى إجراء انتخابات 23 أكتوبر 2011. ولعل القبول بهذا التمشي حدد للقوى التي كانت معارضة لابن علي بل وفرض عليها الإطار الذي تتحرك فيه، وهو منظومة الدولة بمؤسساتها وإدارتها القديمة. هذا الخيار سيكون له بدون شك أثر على حدود التحول والتغيير الذي سيطرأ على النظام السياسي وبنيته وارتباطاته الخارجية.

ولقد حرصنا على هذا التمهيد لما له من أثر وتداعيات على المرحلة التي تلت انتخابات 23 أكتوبر 2011 والتي دفعت بالنهضة إلى الحكم ضمن ائتلاف مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. تجربة حكم سنحاول التوقف عندها لتبين أهم معالمها في ظل الظروف الداخلية والاقليمية والدولية.

أولاً
مسار تاريخي لم يكتمل
في الجغرافيا

صحيح أن رياح التغيير التي هبت في تونس بهروب الرئيس التونسي في 14 يناير 2011، قد طالت الكثير من الدول العربية، وأطاحت بنظام مبارك في مصر والقذافي في ليبيا وصالح في اليمن وحتى نظام الأسد في سوريا لم تبقه في الحكم حد اللحظة إلا التدخلات الايرانية المباشرة ودعم قوات حزب الله اللبناني.

كما هبت رياح التغيير على الكثير من الشعوب العربية الأخرى، التي رفعت سقف مطالبها بالإصلاح والتغيير، متطلعة لأوضاع مواطنة أفضل، وحكم أكثر رشدا وأقل فسادا. بيد أن مسار التغيير الفعلي لم يطل دولا عربية، كثيرة، بعضها يمثل ركائز ودول "مفاتيح" في المشهد العربي، لا سيما الجزائر والسعودية، إلى جانب سوريا الثورة التي أربكها التدخل الايراني.

هذا المسار الثوري والتغييري لم يكن من المتوقع له أن يمضي بعيدا، وأن لا يرتبك، في حين أن رياحه لم تشمل المنطقة العربية بأكملها، لا سيما الدول المركزية فيه، التي تحدد إلى حد كبير الاتجاه العام لمسار ووجهة المنطقة، وهو أمر طبيعي في منطقة لا يمكن أن

تتحول دون حصول تحول في أوضاع واتجهات لاعبيها الكبار. وقد وزاد غياب الرؤية التغييرية الشاملة لدى القوى التي أحدثت التغيير، وعدم وعيها الكافي بأن شرط نجاح تجربتها هو في تعميمها والتبشير بها، حتى تطال كل المنطقة العربية، غياب هذه الرؤية وهذا الوعي، سمح لأنظمة كثيرة ومنحها الفرصة بأن تستوعب وتحتوي إلى حد كبير تطلعات شعوبها في التغيير، بل وأعطى الفرصة لهذه الأنظمة بأن تنتقل من مرحلة الاحتواء إلى مرحلة الهجوم، لإرباك التجارب التغييرية في بلدان الربيع العربي.

كان واضحا أن تونس بحكم حجمها الجغرافي وإمكانياتها تحتاج وتنتظر أن يطال التغيير التاريخي الذي حصل فيها، ما حولها من البلدان ليصل إلى كل المنطقة العربية، حتى تجد هذه التجربة نقاط ارتكاز ودعم لها، يمكنها من تحقيق وتجذير التحول في جميع فضاءات الدولة والمجتمع. وهو أمر وإن تسارع في البداية مع ما حصل في مصر وليبيا واليمن إلا أنه ارتبك فجأة وتعطل، وكان لهذا التعثر الذي حصل في الجوار الاقليمي، لجهة المغرب والجزائر وموريتانيا، أو لجهة العمق العربي مصر وسوريا واليمن، ارتدادات سلبية جدا وتأثير على حالة التحول في تونس.

والحقيقة أن غالبية القوى المحسوبة على الرغبة في التغيير في دول الربيع العربي، أن نجاح تجاربها وتماسكها، رهين بمدى اتساع عمليات التحول والتغيير لتشمل كل المنطقة العربية. وحتى تاريخيا لم يحصل أن شهد العالم العربي في نفس الحقبة تجارب ديمقراطية وأخرى استبدادية، إذ أن المشهد العام كان دوما متشابها ومتماثلا، يرتبط ويتصل ويتأثر بعضه ببعض، بغض النظر عن كون طبيعة النظام، ملكية أم جمهورية،

تقليدية أم حداثية. ولم يحصل في تاريخ المنطقة الحديث أن كانت هناك أنظمة ديقراطية وأخرى استبداية، وإنما كان على مدى عقود وضع تسود فيه أنظمة استبدادية بالجملة.

طبعا هذا الحكم الإجمالي لا ينفي وجود فوارق سياسية واضحة بين تجارب الحكم والمعارضة في العالم العربي، إذ من غير المعقول منطقيا مقارنة تجربة الانفتاح المغربي على خصومه السياسيين، يسارا ويمينا بالتجربتين التونسية والجزائرية. كما لا يمكن مقارنة الحكم الملكي في السعودية بالحكم الأميري في الكويت..الخ

ولذلك علينا أن ندرك أنه لم يكن ممكنا أن ترسّخ بلدان الربيع العربي أقدامها في الديمقراطية، والتغيير الكامل في منظومة الحكم، في ظل عدم اتساع هذه التجربة التغييرية لتشمل أقطار المنطقة العربية، وتطال خاصة الأقطار الكبرى، على غرار مصر وسورية والسعودية والجزائر. ولأن الأمر لم يحصل إلى حد الآن، كان متوقعا أن تصطدم دول الربيع العربي بواقع مؤلم كبح نزوعها واندفاعها نحوالمستقبل، باتجاه الحرية والحكم الراشد، والتداول السلمي على السلطة.

لقد نجحت الجغرافيا في كبح جماح التاريخ بشكل يبدو مؤقتا، بيد أن التوقف عند هذه التجربة يجعلنا نخلص إلى درس مهم في التاريخ السياسي لهذه المنطقة، وهو أن يعي حملة المشروع التغييري النهضوي العربي، أن عملية التغيير، ديناميكية شاملة وعامة إما أن تطال العرب كل العرب أو تتهاوى تحت ضربات الدول المتمنعة عن التغيير.

ثانياً
مغامرة التغيير في إطار الدولة الوطنية "القطرية"

تعلقت آمال كبيرة لا حدود لها على انتظارات الربيع العربي ومآلاته، وحبس الكثير أنفاسهم، انتظارا لما يمكن أن يتفتق عنه التحول التاريخي الكبير الذي انطلق من تونس. كان مفهوما أن تستبشر الشعوب العربية كلها بهذا التحول وترى فيه خلاصا من حقبة دامت لعقود، تكرست فيها أنظمة عربية استبدادية، فقد غالبيتها كل معقولية للاستمرار في الحكم بسبب الفشل في التنمية وغياب العدالة الاجتماعية والحكم الراشد واستشراء الفساد داخليا، وتعزز التبعية والارتهان للخارج والعجز عن إبراز الحد الأدنى من التضامن العربي والإسلامي. لكن الذي كان مثار اهتمام هو الوعود والامال الكبيرة التي أطلقتها النخبة في دول الربيع العربي، متناسية أن هذا التحول لما يزل في بداياته وأمامه من التحديات ما يحيل الأوضاع في بعض الأحيان أقسى حالا من تلك التي سبقت التحول والتغيير، لا سيما أن هذا التحول يصطدم بتحدي في "الجيوبوليتكس" وطبيعة الدولة القطرية.

لم يمكّن تسارع الأحداث وحجمها، النخبة والقوى الفاعلة من إدراك طبيعة التغيير الذي هم بصدده، ولا مكّن تسارع الأحداث هذا

تلك القوى من التسلح برؤية تسمح لهم بأن يعمقوا هذا التحول ويثبتوا أركانه، بحيث يترسخ ويطال الجذور والأسس والبنيات المؤسسة للقديم. على العكس من ذلك تعامل الكثير مع هذا التحول التاريخي ونظروا اليه مجرد تعديل في نظام حكم، وعملية إصلاح لمنظومة أجهزة، في حين كان يجب أن ينظر اليه كثورة على النظام والدولة نفسها: كيانها وطبيعتها، من أجل تفكيكها وإعادة تركيبها وتعريفها على أسس مختلفة تستجيب لمقتضيات النهوض والتحول التاريخي، وهو الشرط الأساسي لتهيئة الأرضية لنجاح عملية التغيير وتأمينها من التراجع أو الارتباك.

لقد حرصت القوى الفاعلة في بلدان الربيع العربي أن تنجز وأن تنقل أقطارها من حقبة إلى أخرى أكثر ازدهارا وتنمية، على قاعدة نظام ديمقراطي تعددي، وبسط الحريات، وإقامة عدالة اجتماعية. بيد أن هذا الحرص كان في كثير منه أمنيات ورغبات لم تدرك حجم وسطوة الدولة القطرية وتغولها، وكيف يمكن أن تشكل هذه الدولة نفسها عائقا أمام أي تطلعات في التغيير الحقيقي والعميق. وقد كان التمشي لدى النخب السياسية في دول الربيع العربي والسعي إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي رشيد يقفز ويصطدم بحقيقة الإطار الذي يتم في سياقه هذا الجهد، وهو أن الدولة القطرية عاجزة بطبعها وبخصائصها على احتضان هذا الجهد التغييري النهضوي. فالتجربة التاريخية للدولة العربية الحديثة أثبتت أنها كيان مأزوم، يحمل تناقضاته وفشله في طبيعته ويرتهن للعوامل الخارجية بشكل كبير. ولم يفلح قطر عربي واحد في تحقيق الحد الأدنى من التحول والتقدم الحقيقي.

ويمكن الوقوف هنا عند بعض الأمثلة من التجربة محل بحثنا، فقد بادر الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي عقب توليه منصب الرئاسة

إلى الدعوة إلى تفعيل الاتحاد المغاربي وإخراجه من حالة جمود عاشها لأكثر من 25 عاما، وقام المرزوقي بجولة مغاربية لإقناع القادة المغاربيين بعقد قمة بينهم، وبعد محاولات انتهت جهوده إلى لا شيئ. ولم يتوقف المرزوقي والحكومة التونسية عند ذلك بل دعا المرزوقي إلى السماح بتنقل مواطني الأقطار المغاربية دون جوازات سفر، فغضبت الجزائر وتحفظت على الخطوة، والتزمت أقطار أخرى الصمت السلبي. بل تعالت أصوات من داخل تونس نفسها تستنكر هذه المبادرات، بحجة أن هذه السياسات الانفتاحية قد تفتح البلاد على الارهاب.

ولعب الاعلام دورا سلبيا جدا في الانفتاح على ليبيا أيضا، منتقدا التقارب مع بعض القوى الليبية، بحجة عدم التدخل حينا وحماية السيادة الوطنية حينا آخر. بل واندفعت بعض الأحزاب مدعومة من وسائل الاعلام إلى التهجم على دول حاولت تقديم المساعدة المالية للبلاد على غرار قطر، واتهمت الدوحة بالتدخل في شؤون البلاد، تهم رددتها أيضا أطراف في ليبيا وأخرى في مصر ضد قطر وتركيا وإيران أحيانا. ولقد أدى هذا الوضع المتعادي مع الأقطار العربية الأخرى التي تنظر بايجابية لعملية التغيير الحاصلة في تونس، أدى الى ضرب نوع من الحصار وخنق التجربة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. ولقد تبنت بعض القوى هذا الخطاب في إطار الصراع السياسي مع النهضة شركائها في الحكم على أمل إضعافهم وإفشال تجربتهم، بينما تبنى آخرون هذا الخطاب لتجذر الثقافة القطرية فيهم، ولرفضهم الانفتاح على العمق العربي والإسلامي، على اعتبار ما يسود فيه من منوال اجتماعي متناقض تماما مع ما يحملونه من تصورات وقناعات. وتعود بعض من هذه الثقافة إلى الفكر البورقيبي الذي كثيرا ما احتفى

بـ "الأمة التونسية" في قطيعة مع عمقها العربي والإسلامي، ونظر إليه باحتقار في أحيان كثيرة.

فقد أثبت مسار الأحداث خلال الفترة الماضية من تجربة دول الربيع العربي، أن الدولة كأجهزة ومنظومة طوّعت وكيّفت القوى الثورية داخلها، فخفّضت تطلعات الشعوب العربية في التغيير الحقيقي إلى أدناه. "التنازلات" و"الاعتدال" و"التوافق" كمفاهيم جرى الترويج لها خلال المراحل الانتقالية، تعكس في جوهرها عملية انصياع وتكيف مع الدولة ومنطقها، وهي مفاهيم تبدو في ظاهرها ايجابية وتعبر عن "حكمة"، بيد أنها في عمقها تعكس نجاح الدولة القطرية في تطويع القوى الثورية والتغييرية وفرض إرادتها ومنطقها عليهم. ولعل مثال الدستور التونسي أو المصري تعبيرا عن سطوة هذه الدولة، التي رسخت مفاهيمها وكرست نفسها الإطار الرخو الذي تتجمع فيه رغبات القوى السياسية وتعبر عن نفسها، لا إرادة في التغيير وتحقيق أهداف الثورة، وإنما في سياق تسويات بين هذه النخب. وهذا هو منطق الدولة العربية الحديثة تحديدا اليوم هو ليس التعبير عن سيادة الشعب وإرادة الأمة. إذ تبدو هذه الدولة في مواجهة وتقابل مع تطلعات الشعوب والأمة، وكم خابت ظنون قوى شعبية كانت وقود التغيير ورأس حربته، بعد أن رأت سياسات ووفاقات لا تعكس أبدا آمالها وأحلامها في مرحلة ما بعد الثورة!!

وقد تحرص بعض النخب بما فيها الإسلامية أن تبرر هذا بأنه تكتيك من أجل ترويض الدولة، بيد أن هذا التمشي السياسي المعبر عن نفسه في تسويات وتوافقات وتنازلات، يتحول رغما عن هذه النخب إلى خطاب سياسي، يتجذر ويتعمق ويصبح حالة ذهنية

(state of mind). فالممارسة السياسية هي في نهاية المطاف خطاب سياسي بغض النظر عن النوايا الصادقة من عدمها للفاعلين. وكثير من الأنظمة العربية حتى التي أطاحت بها الثورات كان جزء من أزمتها في الاستجابة والتكيف مع مقتضيات الدولة ومنظومتها، ولم تكن أنظمة أو شخصيات سيئة من حيث المبدأ.

فطبيعة الدولة القطرية أفرزت أنظمة عربية منقسمة على بعضها البعض، و"متعادية" كمنظومات، بسبب الاختلال في الجغرافيا وفي الثروات الطبيعية، ما يجعلها تضعف بعضها البعض، ويربك بعضها البعض الاخر، ويجهض البعض تجارب البعض. وهذه المعادلات في "الجيوبولتيكس" تبدو فيها عملية اختراق هذه المنظومة ولو بشكل جزئي تستحيل أو تكاد. لا سيما وأن هذا الانقسام المتعادي، لم يتكرس فقط عبر عقود فتحول إلى ثقافة وحالة ذهنية، وإنما أيضا لأنه بات معادلات محمية ومؤمّنة دوليا، وأصبحت خطوطا حمراء يُمنع المس بها أو حتى مجرد التفكير في إعادة النظر بها.

ف "الدولة الحديثة" القطرية التي هي إطار التجارب العربية اليومية، أفلست مبكرا في أوروبا واقتنع الأوروبيون بأن لا خيار أمامهم إلا بتخطي الحواجز والحدود، وإن بشكل تدريجي، فاندرست الحدود بين دول أوروبا، عبر معاهدة تلو الأخرى، حتى باتت 26 دولة لا حدود ولا حواجز بينها، سوقا ضخمة، وفضاء جغرافيا يسيح فيه الأوروبيون دون اختناق ولا مراقبة، وفضاء سياسيا حيويا لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه. حيث اقتنع الأوروبيون مبكرا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بأن "الدولة الأمة" لم تعد قادرة لا على الاستمرار ولا على احتضان تطلعاتهم وأحلامهم، ولا على مواجهة التحديات ككيانات

مبعثرة، فعبروا إلى "الأمة -الدولة"، التي وسّعت ضيقا، وفتحت أفقا، واستوت قوة ونفوذا. بل لا يزال هذا الفضاء الأوروبي يبحث عن التوسع بمبادرات إضافية، تؤمنه، وتعزز حضوره، وتضمن استمرارية ازدهاره. فإذا كان هذا وضع الدول الأوروبية التي كان بعضها أمبراطوريات أصلا، وسيطر بعضها لقرون على بعض من هذه الكرة الأرضية، فكيف لكيانات عربية صغيرة أن يكون لها من أمرها شيئا، وبعضها لا تتوفر فيه حتى مقومات الدولة بمفهومها التقليدي؟ فهل نتوقع منها شيئا يذكر حتى وإن آل أمر نظامها، ديمقراطية راشدة، وانبسطت فيها الحرية، قيمة عليا، واستوى فيها سلطان العدل حكما، وهي التي تحمل أزمتها في ذاتها، وتتناسى شروط نهضتها الخارجة عنها؟.

فتونس بخصائصها، كدولة محدودة الحجم والإمكانيات، وفضاؤها المفتوح على الخارج، مصدر لقوتها وديمومتها، واضطرارها للتكيف مع مقتضيات المنظومة الدولية، لم يكن يتوقع أن يسمح لها أن تمضي لبناء نظام سياسي يعبّر عن إرادة شعبها، الذي صوّت بحرية في انتخابات 23 أكتوبر 2011، ولا في تحقيق الازدهار الاقتصادي أو المنوال التنموي المرجو، باستقلال تام عما هو متاح لها في أفق ما هو متوقع منها اقليميا ودوليا. وكان الحرص على الانجاز وتجذير التغيير والتحول سببا في أن تجد البلاد نفسها منقسمة على نفسها، بل ووضعت النخب بعضها في مواجهة بعض، لتنتهي الدولة بمنطقها وعقلانيتها الخاصة إلى احتوء الجميع واستيعابهم، في منطقها، فاحتوت ثم روضت ثم أزاحت النخبة السياسية التي جاءت بها الانتخابات (أحست الدولة وأجهزتها أن هذه الكيانات السياسية غريبة عنها وعن معقوليتها

ومنظومتها). ليحل محلها رجالات إدارة وأجهزة متساوقين مع معقوليتها وأجهزتها، بدعم ومباركة وضمانات من قوى خارجية. لتعود تونس في هذه المرحلة التاريخية من ثورتها للوقوع في مجال الجذب المغناطيسي للقوى الكبرى اللاعبة في المشهد الدولي، ما قد يوقعها في تناقض مع تطلعات شعوبها التي عبّرت عنها خلال الثورة.

والحقيقة هنا هو أنه يمكن تفهم محدودية الامكانيات والسياقات التي جرت فيها تجربة الإسلاميين في الحكم، وثمة قطاعات واسعة من الرأي العام ستتفهم صعوبة الأوضا، يبقى أن مسؤولية الاسلاميين في توضيح هذه الصعوبات من جهة وأيضا عدم السقوط في فخ التكيف والتبرير والاندراج في تلك الخطابات المكرسة للقطرية والمرسخة لها، وإنما تبين وتفسر حجم التحديات والصعوبات، وما يقتضيه ذلك من الحاجة للتدرج، وإعادة ترتيب الأولويات وفق تلك الامكانيات والأوضاع، سيوفر لهم هذا التمشي فرص استئناف تجربتهم في ظروف لاحقة قد تكون أكثر تهيئا وإيجابية في استيعاب مشروعهم النهضوي الذي يحتاج إلى الكثير من التوضيح والإجلاء، ليتحول من ثقافة ذهنية إلى ثقافة سلوكية، ومن خطابات وشعارات إلى برامج وأهداف واقعية.

ثالثاً

تجربة تغييرية في إطار موازين قوى دولية مختلة وغير مرحبة

لقد نجحت أقطار عربية في "الافلات" من قبضة أنظمة استبدادية تحكمت في شعوبها لعقود طويلة، وجلها منذ الاستقلال. بيد أن أحد التحديات الكبرى التي واجهت وتواجه قوى التغيير لا سيما في دول الربيع العربي على غرار تونس ومصر، هو أن مجموعة التحديات الداخلية ينضاف إليها ويتشابك معها تحدي خارجي لا يقل أبدا أهمية، بل أحيانا يمثل التحدي الرئيسي، وهو اختلال موازين القوة لغير صالح قوى التغيير. فموازين القوة التي استقرت لعقود طويلة لغير صالح العرب والعالم الإسلامي، بل كانوا أكثر الأطراف تضررا وخسارة فيها، لا سيما بعد قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين وما خلفه الاستعمار من تركة ثقيلة في مختلف الأقطار العربية، لا تزال عقبة أساسية في وجه قوى التغيير في المنطقة. بل إن المنظومة الدولية التي تتحكم بها قوى دولية كبرى ومعلومة، لا تزال داعمة وحامية ومتواطئة مع أنظمة الاستبداد في المنطقة، وتذهب في ذلك حد إجهاض أي محاولات جادة للتغيير أو النهوض. وتعتقد هذه القوى الدولية وتعترف صراحة بأن حماية مصالحها في العالم وفي هذه المنطقة العربية يقتضي الاستقرار

بأي ثمن، بما في ذلك دعم والتعامل مع أنظمة تفرض سيطرتها على شعوبها بالحديد والنار. والمقاربة الأخلاقية في السياسات الخارجية للدول الكبرى لا تكاد تثار حتى يتم انتقادها بقوة، فالمصلحة تتقدم كل المسائل الأخرى. وبالتالي فهذه السياسات المناوئة للتغيير، تمثل توجها واع، يندرج في سياق تثبيت "الاستقرار" التقليدي، حتى وإن كان على حساب شعوب المنطقة المتطلعة للتغيير. طبعا هذا لا يخفي بروز بعض الأصوات داخل مراكز صناعة القرار عبرت عن انفتاحها على التعامل الايجابي مع التحولات الطارئة، على غرار التحولات التي جاء بها الربيع العربي، لكنها في العموم لا ترى فيها إلا فرصة لإعادة تجديد معقولية "التحكم" والسيطرة.

صحيح أن تحولات دولية نوعية بدأت تحدث، وتغيرات في موازين القوة في العالم بصدد التشكل من جديد، لا سيما في ظل أزمة اقتصادية عالمية عميقة وموجعة، عصفت بمقدرات وإمكانيات الكثير من الدول الكبرى في العالم، بل ودفعت قوى لتبني سياسة الانكفاء والانعزال، وهو ما مثل فرصة لعملية إفلات هنا وهناك لقوى تغيير ترغب في القطيعة مع الاستبداد، والعبور لمرحلة جديدة من تاريخها. وقد زاد على مساعدة الدفع بهذا التحول تآكل شرعية ومعقولية قواعد ومعالم النظام الدولي التي باتت محل أسئلة مستمرة. بيد أن هذا الوضع الدولي المتجه نحو اعادة التشكل، لا يزال في مجمله قويا وله إمكانيات التدخل وفرض معادلات بنسب كبيرة، خاصة في العلاقة بالمنطقة العربية والإسلامية.

ولئن تمكنت دول عربية من إسقاط أنظمة استبدادية قمعية، بيد أن ذلك لا يجب أن ينسينا أن هذه الأنظمة، كانت جزءا من

"الاستقرار" ومن مصالح قوى دولية كبرى. وما كانت عملية الإطاحة بها حتى وإن جاءت في النهاية بقبول وتسليم من تلك القوى الدولية، فإن هذا الخارج، ظل متابعا وراصدا لمآلات هذه التغيرات، حتى لا تمس بمصالحه التقليدية من جهة، وحتى لا تغير نوعيا قواعد اللعبة. أبدت واشنطن وباريس وقوى أخرى كثيرة نوعا من القبول بالتحولات التي جرت في العالم العربي، بل وعبرت أحيانا عن استعدادها لدعم نشأة أنظمة "ديمقراطية" جديدة تحقق الاستقرار والأمن وتحترم قواعد اللعبة الدولية. وهو قبول مقيد ومشروط يكاد يكون رفضا، في ظل استمرار الدعم الكامل لأنظمة عربية أخرى لم يطلها أي تغيير، بل أنظمة تعادي عملية التغيير بالكامل، وترى فيها "فوضى" و"مؤامرة" يجب وقفها والإجهاز عليها.

ويبدو الأمر في غاية الوضوح عندما نرى ما حصل من تعامل حذر ومتخبط للقوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مع الأحداث التي هزت المنطقة العربية مع شتاء العام 2010 – 2011. فلئن سحبت هذه القوى الغربية ثقتها من بعض الأنظمة الدكتاتورية على غرار النظام التونسي ثم المصري ثم الليبي من جهة، فإنها حرصت وبادرت إلى تعزيز علاقتها مع أنظمة أخرى لم تكن أقل دكتاتورية من نظيرتها المتهافتة، ولأن قرار تخليها عن بعض الأنظمة كان اضطراريا ولم يكن اختياريا، كما أنه تأخر، حتى تبين لها أنه أن هذه الأنظمة لن تصمد هذه المرة في وجه رغبة الشعوب وإصرارها على الإطاحة بها. واتضح بجلاء التصادم والتضارب بين القيم التي عادة ما تتغنى بها وتبشر بها قيما كونية، وبين المصالح التي تحرص على الحفاظ عليها وتعزيزها. وكان المثال الأبرز على هذا التضارب الزيارة التي أداها رئيس الحكومة

البريطاني ديفيد كاميرون إلى مصر بعد عشرة أيام فقط من سقوط نظام مبارك، وتهنئة المصريين بالثورة من خلال زيارة ساحة التحرير، زيارة غطت عليها بقية جولته في دول الخليج العربي المتحفظة جلها على الربيع العربي، وكان لافتا أن رئيس الحكومة البريطاني اصطحب معه مسؤولي 8 شركات عسكرية ليبرم صفقات ضخمة في المجالات الأمنية والعسكرية، حتى دفع الأمر ببعض المحللين السياسيين في الغرب للتساؤل عن حقيقة زيارة رئيس الحكومة البريطاني، هل هي فعلا للتهنئة بالتغيير، أم أن ذلك الأمر كان هامشيا في الزيارة.[2] كما اتضح لاحقا التعامل السلبي مع أنظمة الربيع العربي وغياب الحماس في دعمها والتعاون معها، ثم أيضا الموقف السلبي من الردة عن المسار الديمقراطي في مصر وشبه الاستعداد للتعاون مع نظام انقلابي، وأيضا لجهة الضغط على الحكومة الائتلافية في تونس من أجل القبول بالدخول في مفاوضات تحت مسمى "الحوار الوطني، تخرج بمقتضاه قوى منتخبة من الحكم، وتفسح المجال لحكومة جل عناصرها مرتبطة بمؤسسات دولية، تعيد إحكام ربط البلاد بالخارج.

خلق اختلال موازين القوة المعادي معادلات صعبة أمام قوى التغيير في المنطقة، فعرقلها في بعض الأقطار وأربكها في أخرى. ولعل المتابع لما يحدث في سوريا يدرك تماما أن إرادة التغيير الكبيرة التي عبر عنها السوريون في مواجهة النظام، لم تتعثر إلى حد اللحظة إلا بسبب القوى الاقليمية والدولية الرافضة للتغيير، لا سيما النظام الايراني الذي يرى في نظام بشار الأسد حليفا استراتيجيا وعمقا استراتيجيا يحول بمقتضاه سوريا ساحة لمعاركه الدولية، بدلا من أن تكون على أرضه. ومن جهة أخرى روسيا التي ترى أن نظام الأسد وحده من يحافظ على

مصالح موسكو في المنطقة ويؤمن لها حضورا فقدته في أكثر من نقطة هناك، على غرار ليبيا. وحتى واشنطن بعد مراقبة ومتابعة للمشهد السوري وصلت إلى قناعة مفادها أن سياستها تجاه الملف السوري يجب أن تقوم على "إدارة الأزمة وليس حلها"، ولذلك يتحدث المسؤولون الأمريكيون عن استمرار الصراع في سوريا لسنوات طويلة. وهذه المقاربة تحقق للأطراف المعنية بصناعة القرار ما تريده، سواء لجهة إضعاف وتدمير كل إمكانيات سوريا التي كان ينظر إليها دوما بقلق لما قد تمثله من تهديد لاستقرار المنطقة أو لأمن الكيان الاسرائيلي، أو لجهة الإبقاء على هذه الأزمة مفتوحة دون حل، بل وتحويل سوريا إلى مستنقع لاستنزاف المقدرات الايرانية في ظل حماس طهران واستماتتها في التدخل المباشر في سوريا، وهي سياسة تضمن في نفس الوقت تعزيز ارتهان الدول الخليجية لواشنطن في ظل قلقها من استعادة النظام السوري لقوته.

والحقيقة أن العرب اليوم لا وزن لهم في المشهد الدولي. وأسباب ذلك كثيرة، بعضها يتعلق بذواتهم، وما يعيشونه من حالة انقسام وتشرذم، وغياب الحد الأدنى من التضامن، بل تحول التنازع والانقسام جزءا أساسيا من المشهد العربي اليوم. ولقد فاقم حالة الشلل هذا التحول التاريخي الذي تمر به المنطقة العربية والعالم، تحول بصدد خلخلة وتفكيك البنى القديمة الهشة بطبعها، وهو وضع يحتاج بعض الوقت حتى تتشكل المعادلات الجديدة. ولن نبالغ إذا قلنا إننا بصدد مرحلة مفصلية في المنطقة العربية، لا تقل أهمية عما حصل قبل مائة عام وتحديدا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914، وما تخللها من اتفاقية للتقسيم في إطار معاهدة سايكس بيكو في العام 1916

للمنطقة العربية، نشأت بمقتضاها الأقطار العربية الحالية. وما يعزز فكرة أننا بصدد مرحلة تحول عميقة وإعادة تشكل لمنظومة عربية جديدة، أن جل الأقطار العربية اليوم تدخل مرحلة تحول وإن اختلفت بعض العوامل من قطر إلى آخر، أن جيلا من الحكام والملوك حكم هذه الأقطار بعيد الحرب العالمية الثانية وقيام دولة الاستقلال، بصدد الخروج من المعادلة، بحكم السن والمرض وحتى الوفاة. ويمس هذا التحول الدول الأساسية في المنطقة العربية، من الجزائر ومصر غربا إلى منطقة الخليج وانتهاء بمنطقة الشام شرقا. وسيكون لهذه التحولات أثر بارز في المشهد العربي وإعادة تشكله بعد بعض الوقت، في ظل ما يشهده العالم من تحولات، وخروج عن السطوة الأمريكية المتراخية. لكن هذا الوضع المتحرك لا ينفي استمرار هامشية الوضع العربي وضعفه، ليس أمام القوى الدولية الكبرى فقط، وإنما في مواجهة حتى القوى الاقليمية الصاعدة على غرار إيران وتركيا. وقد تحولت في ظله المنطقة العربية إلى مجرد ساحة ومنطقة للمصالح حينا وللصراع بين القوى الكبرى أحيانا أخرى. ولنا في سوريا التي حولتها إيران وموسكو اليوم إلى ساحة متقدمة في مواجهة النفوذ الأمريكي الغربي في المنطقة.

والخلاصة في كل هذا أن هذه المعادلات الدولية لا تزال تقف في وجه التغيير وقواه الأساسية في المنطقة العربية، ويعزز ويساعد على ذلك وجود قوى أساسية في المنطقة ليست فقط متمنعة ومعادية للتغيير، وإنما تسهل لهذه القوى الدولية إرباك عملية التحول، والتصدي لقوى التغيير، والعمل على احتوائه وإجهاضه.

رابعاً

غياب رؤية في الحكم وفي العلاقة بالدولة وإدارتها

لا شك أن قلة خبرة الإسلاميين في التعاطي مع الدولة الحديثة كان له الأثر البالغ في الإسهام في ما آلت اليه تجربتهم في الحكم في مصر وتونس. ولعله لأول مرة في التاريخ المعاصر يجد الإسلاميون أنفسهم وجها لوجه مع الدولة الوطنية الحديثة، راسخة المقومات والأسس، التي تبدو في جوهرها متناقضة تماما مع أطروحاتهم المؤسسة على "دولة الأمة" لا "أمة الدولة".

هناك حقيقة يعترف بها الإسلاميون كما غيرهم من القوى السياسية والاجتماعية في بلدان الربيع العربي، وهو أن الثورات فاجأت جميع هذه القوى، وكانت القوى الشبابية غير المسيسة وغير المنظمة هي وقود هذه الثورات ورأس حربتها، دون أن نغفل طبعا اندراج هذه القوى السياسية والاجتماعية في الحراك عبر نخبها، بعد أن توسع وتواصل. ولعل هذه الأحداث الدراماتيكية التي تلت عقودا من التصحر السياسي، والنشاط الحزبي، جعل هذه القوى السياسية تعمل في بيئة جديدة تماما هي في طور التشكل. ولم يكن لأي قوة سياسية أو اجتماعية الخبرات المطلوبة ولا الكافية لإدارة الشأن العام باقتدار. بل

لعله ليس من المبالغة الحديث عن أن الكثير من الفعل السياسي الحزبي أو الحكومي الرسمي بعد الثورات قام على فلسفة "التجربة والخطأ"، بسبب غياب الخبرة والتأهل السياسي في إدارة الشأن العام. وتحيل هذه الفكرة إلى ما كان ذهب إليه المفكر العربي طه عبد الرحمان في كتابه "العمل الديني وتجديد العقل" عندما حرص على اثبات أن الممارسة هي التي تصنع العقل والثقافة السياسية، وليس هناك عقل سياسي جاهز، وإنما العقل السياسي هو كغيره نتيجة لمراكمة خبرات عملية، تتشكل بصيرورتها حالة ذهنية أو خبرات نظرية لإدارة أي عمل أو شأن[2].

كان صادما للإسلاميين ولغيرهم أن يجدوا أنفسهم فجأة في حضن الدولة التي كانوا في مواجهة معها على مدى عقود، بل تشبعوا بثقافة مواجهتها والتصادم معها. وكان عليهم أن يتكيفوا مع الواقع الجديد، جزءا من هذه الدولة، بل ومسيّرين لها أو لجزء من مؤسساتها، إدارة للحكم أو مشاركة فيه، بعد أن كانت هذه الدولة بكل أجهزتها إما محاربة ولافظة لهم، أو يعيشون على هامشها، إما "استعلاء إيمانيا" منهم، أو إقصاء وتهميشا لهم من قبل أجهزتها ومؤسساتها.

ولقد عبر بوضوح زعيم حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي بعد أن وصلت الحركة إلى السلطة عن الطور الذي انتقلت اليه الحركة الإسلامية بالقول "لقد انتقلنا من التعبد بمواجهة الدولة إلى التعبد بالدولة وعبرها"، وهو قول يحتفي بالتمكن من الدولة ومن النجاح في تحقيق ما خاض من أجله الإسلاميون معارك ومواجهات اتخذت كل الأشكال المعلومة وعلى كل الجبهات، وهو افتكاك الدولة. بيد أن هذا القول نفسه بدا متسرعا ومتجاهلا لتعقيدات الواقع

وإكراهاته. فطبيعة الدولة التي يأمل ويتطلع الإسلاميون للتعبد والتقرب الى الله من خلالها بعد الربيع العربي، الدولة الوطنية القطرية الحديثة، الناشئة على أنقاض الخلافة العثمانية، المتشبعة بثقافة من كان يهيمن قبل الاستقلال، المرتبطة هيكليا ووظيفيا بدوائر أكبر منها، والمشروط وجودها بالانضباط لما تحققه من استقرار في حفظ المصالح. وهي الدولة نفسها التي كان الإسلاميون أكبر ضحاياها لعقود، وهي كيان عاقل لها ثقافة ومنطق يحكمها، غفلة لم تمر على من أطلق القول أشهرا حتى أدرك المعنى العميق لهذه الدولة، التي كثيرا ما تجعل من يعمل فيها عابدا لها لا متعبدا بها، أو في قبضتها لا متحكما بها.

وعندما نتحدث عن مسألة غياب الرؤية لدى الإسلاميين في الحكم والعلاقة بالدولة، لا نرسل هذا الكلام على سبيل النقد، وإنما على سبيل الوصف لواقع، هو نتيجة تاريخية طبيعية لوضع سياسي لم يعشه التيار الإسلامي وحده وإنما كل التيارات السياسية التي رفضتها أنظمة الحكم بشكل أو بآخر بعيد دولة الاستقلال، فلم يكن لها بأي شكل من الأشكال حظ، لا هي ولا غيرها في مراكمة تجربة سياسية في إدارة الحكم. بل تشكلت أجهزة الحكم ومؤسسات الدولة على التناقض مع هذه القوى والرفض لها. وراكمت أنظمة الحكم سواء في مصر عبد الناصر والسادات ثم مبارك، وفي تونس البورقيبية ثم ابن علي منظومة إدارة ونمط ثقافة وجهاز مفاهيمي يتناقض بشكل صارخ مع ما يطرحه الإسلاميون أو القوميون أو اليساريون، وقد خلق هذا الميراث المتراكم إعاقات حقيقة لهذه القوى المتطلعة للتغيير، فإذا وصلت بشكل أو بآخر للحكم وجدت نفسها في حالة من الارباك أو العجز، ما يدفعها لخيارات كانت تعتقد أنها غير متصورة وغير مفكر فيها أصلا،

على غرار الاستعانة برجالات النظام القديم، والتكيف مع منطق الأجهزة القديمة وثقافتها.

وهذه الحركات بحكم طبيعة الصراع الاجتماعي والسياسي الذي وجدت نفسها فيه منذ نشأتها، لم يكن لها أي رؤية في الدولة أو الحكم، وكل أطروحاتها كانت تدور وتتمحور حول سبل مواجهة الأنظمة الطاغية، وسبل الترسخ في المجتمع عبر الدعوة والتربية. ولقد أبدعت هذه الحركات ومنها النهضة عندما توفر لها هامش الحرية والنشاط في التواصل مع المجتمع، والحضور المكثف في منظماته المدنية والأهلية. أما عندما يتعلق الأمر بالدولة ورؤية في الحكم، فلا تكاد النهضة أو غيرها يقدمون تصورات وأطروحات واضحة في هذا الشأن. وبقدر ما نجحت هذه الحركات في الدفاع عن الهوية وإعادة تثبيتها كمعطى أساسي في المجتمعات العربية، بقدر ما فشلت وعجزت عن تقديم البدائل الحقيقية والواقعية للمشكلات الأساسية المتعلقة بإدارة الدولة. على غرار موضوع العدالة الاجتماعية، والحريات، والديمقراطية، والمنوال التنموي، وتخفيف الارتهان للمؤسسات المالية الدولية.

دولة تشكلت عبر عقود طويلة، في سياق تاريخي محدد، ونظام اقليمي ودولي واضح، وهي كائن لها روح وعقل ونمط سلوك ينظمها، تعي جيدا "الكيانات الغريبة" الطارئة عليها، فتنهض لمقاومتها، مستعملة الصد حينا والاستيعاب والترويض أحيانا، ما يعسّر على القوى التغييرية الجديدة التمكن من هذا الكائن "الحي" "الدولة" وترويضه.

بيد أن الذي زاد من تعقيد أوضاع هذه القوى، لا سيما التيارات الإسلامية بعد الثورات هو أنها قبلت وفرض عليها بأشكال مختلفة أن

تعمل ضمن المنظومة القديمة، وفي أفقها، بل وحاولت التكيف مع هذه الأجهزة وتلك الثقافة السياسية والإدارية والمؤسسية التي ترسخت على مدى عقود، متناقضة مع خصائص هويتها ومقوماتها. هذا الوضع وضع هذه القوى في مأزق حقيقي، حال دونها ودون المضي في تحقيق التطلعات الثورية والأهداف التي من أجلها دفع المجتمع بها إلى قيادة البلاد. وقد اتضح أن هذه القوى لا هي استطاعت التكيف مع المعادلات القائمة، ولا أجهزة "الدولة العميقة" سهّلت لها مهمة التكيف، وهي التي بدت طاردة لهذه القوى الجديدة، فكانت العوائق مزدوجة، والمأزق مزدوجا أيضا.

هذه الإشكاليات لم تمكن القوى الإسلامية الصاعدة للحكم أو المشاركة فيه من فرصة اكتساب مهارات إدارة الصراع، إذ ظلت في الغالب، محسوبة في الحكم ولكنها لا تحكم، مسؤولة عن الإدارة ولكنها لا تديرها، ترأس الأجهزة ولا تملك قراراتها، تلعب دور من يطفئ النيران وتخمد الحرائق، دون أن تعبر إلى مرحلة البناء والايجابية[3].

خامساً

حيرة الإسلاميين بين الدولة والمجتمع وقصور في تمليك المشروع للمجتمع

من الإشكاليات الذاتية التي يجب على الحركة الإسلامية أن تتوقف عندها جيدا هي حسم مسألة التحول من تيار أو حركة منظمة تقوم على الانضباط التنظيمي والالتزام الأخلاقي والولاء للجماعة، إلى حركة وطنية تستصحب هذه الروح الجماعية والانضباط، لكن بالانفتاح على المجتمع، كل المجتمع. وبدل أن يكون التنظيم وعاء الأفراد، على التنظيم أن يتحول داخل ثقافة الأفراد، وحالة ذهنية حاضرة في سلوك الأفراد وفي ثقافتهم اليومية في الشأن العام والخاص. هذه القضية ليست بالمسألة السهلة وتحتاج لثقافة سياسية جديدة، تفرضها عوامل التحول في المشهد السياسي في البلاد. وهي إشكالية جديدة قديمة، طرحت في السابق وستطرح لاحقا وتتعلق بهذه الحيرة بين الدولة والمجتمع بين الحركة الشاملة والحزب السياسي.

المؤكد أن مناهج التغيير وحتى التفكير في رؤى الإسلاميين لم تستقر على رؤية واحدة، ولذلك نرى جماعات وأطروحات ينقض بعضها البعض، ليس فقط في العلاقة بمنهج التغيير وإنما أيضا في العلاقة بالدولة والعمل السياسي.

ففكرة الحزب السياسي الإسلامي بقدر ما أُخذت بها القوى الإسلامية في غالبية الدول العربية والإسلامية، بقدر ما بقيت فكرة محل تحفظ لدى أوساط كثيرة من الإسلاميين، ولدى الفكر الإسلامي التقليدي، لا سيما تلك الرؤى التي نشأت موازية للتجارب الإسلامية المعاصرة، فهي ترى في الأحزاب عامل فرقة وتفرقة من جهة وهي أيضا لا تبدو الإطار الأنسب في التعبير عن روح الأمة الإسلامية الواحدة، بينما تبدو الأحزاب ظاهرا رؤية انقسامية.

والحقيقة أن هذه التحفظات والمخاوف من الأحزاب السياسية والعمل الحزبي تعود حتى إلى أطروحات رواد التيار الإسلامي الأوائل في ما عبر عنه جمال الدين الأفغاني، عندما دعا ودافع عن فكرة "الجامعة الإسلامية"، ثم الشيخ محمد عبده ورشيد رضا، ليعبر بأكثر وضوح عن هذه التحفظات الإمام المؤسس لجماعة الاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا، الذي تناول كثيرا هذا الموضوع في رسائله، وعرف جماعة الاخوان بأنها أكبر وأوسع وأشمل من الحزب السياسي، محذرا من الروح الحزبية، التي تتناقض مع فكرة الجماعة، التي انبعثت أصلا مباشرة بعيد إلغاء الخلافة الإسلامية، لإعادة ما انفرط من حبل الأمة الإسلامية وانفصام عراها وتشظي وحدتها.

ولقد انتقد الشيخ الراحل محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه "الجهاد في الإسلام"، عندما حمل بقوة على الحركات الإسلامية التي تحزبت وفق رأيه، معتبرا أنها انصرفت إلى أنشطة حركية خاصة بها، لا علاقة لها بالدعوة إلى الله وإنما هي دعوة إلى نصرة حزب يسعى إلى سدّة الحكم، فهو أبعد ما يكون عن الاهتمام بإصلاح القلوب وإقناع العقول وتهذيب النفوس. همه محصور في أن يقنع الناس بضرورة إبلاغه إلى سدة الحكم والقيادة.

إذ يرى البوطي "أن المتحرك سعيا إلى نصرة جماعته أو حزبه، فهو إنما يتجه بهم في حركة تكتيكية إلى مقاليد الحكم. ومن ثم فهو أبعد ما يكون عن الاهتمام بإصلاح القلوب وإقناع العقول وتهذيب النفوس. وإنما همه، بل كل همه، محصور في أن يقتنع الناس بضرورة إبلاغه إلى سدة الحكم والقيادة، ليريهم كيف يفجّر لهم من نظامه الذي ينادي به، جنة تزخر بأمواج السعادة للجميع" ثم يوضح البوطي- الذي رفض هو نفسه الانخراط في الشأن السياسي رغم أن النظام عرض عليه ذلك- كيف ان هذا النهج في الحركات الإسلامية المبتغثة للإصلاح أوقعها في التنافس على السلطة بدل أن تكون مظلة لكل القوى المتنافسة فيقول "وبوسعك أن تلاحظ، لتعلم أن أكثر الدعاة الإسلاميين، قد أصيبوا بعدوى هؤلاء الحزبيين من أصحاب المذاهب والأنظمة الدنيوية المختلفة. ومن ثم فهم ينهجون نهجهم. ويتكتكون على طريقتهم، ويصورون من أنفسهم، في أذهان الآخرين، واحدة من الجماعات أو الأحزاب التي تتزاحم سعيا وسبقا إلى مقاليد الحكم!".. ويضيف "فانظر كيف تتقطع الجسور، منذ أول يوم، بين هؤلاء الدعاة الإسلاميين، وبين أندادهم الداعين إلى أنظمة وأفكار أخرى. إنهم يتحولون إلى حزب مزاحم منافس في نظر هؤلاء الآخرين.. ذلك لأنهم فرضوا من أنفسهم جماعة تزاحمهم وتسابقهم إلى كراسي الحكم، وليس إلا!..

وهكذا يجعل الإسلاميون من أنفسهم خصوما وأندادا لتلك الأحزاب والفئات الأخرى، من أول يوم. فكيف وبأي دافع تتهيأ منهم النفوس للإصغاء إلى دعوة هؤلاء الإسلاميين الذين ينافسونهم ويسابقونهم إلى عواطف الجماهير سعيا منهم عن طريق ذلك إلى

الحكم؟!.. هذا إن وجد هؤلاء "الدعاة" وقتا لمحاورتهم ودعوتهم إلى الله، وأغلب الظن أن الوقت لديهم أضيق من أن يتسع لذلك"[4].

ويبيّن الشيخ البوطي كيف ينعكس هذا النهج الحزبي التنافسي على الحركة الإسلامية ويحجم دورها من حركة مجتمع إلى حركة لمجموعة تبتغي الوصول إلى السلطة وتخوض الصراعات من أجلها "لا أعتقد أن في المنطق ما يوح بأي استجابة لمثل هذه الدعوة من أناس اختاروا لأنفسهم هذا المناخ، بل بل لا أعتقد أن في المنطق ما يوحي بأي استعداد نفسي لدى الآخرين للثقة بإخلاص هذا الصنف من الدعاة.. أجل فإن الذي أقبل مسرعا ينافسني الوصول إلى مغنم، لا يمكن أن أثق به في أي نصيحة يزعم أنه يتقدم بها إليّ، وأغلب الظن أن نصيحته لن تترجم في ذهني إلا إلى خديعة مقنعهة وتكتيك سياسي مبرمج"

ويشير البوطي كيف رفض أن يكون في مجال الصراع السياسي فيقول "قيل لي ذات يوم: ألا ترى أن من الخير إضافة كرسي آخر إلى كراسي الجبهة الوطنية التقدمية في سورية اليوم؟ وكانت الإشارة إلى كرسي يمثل القوى الإسلامية في القطر، وكانت الإشارة الثانية، ربما، إلى أن أكون أنا الممثل لهذه القوى الإسلامي. قلت: عندما ينصب هذا الكرسي باسم القوى الإسلامية، على صف هذه الجبهة، يكون ذلك إيذانا بأن الإسلام قد تقاسم مع أعضاء هذه الجبهة النفوذ والسلطان في القطر، ومعنى ذلك أنه قد فاز من ذلك بنصيب الخمس أو السدس. وذلك إعلان ضمني بأن علاقة الإسلام ببقية أعضاء الجبهة قد غدت علاقة تنافس سياسي، تماما كعلاقة أي من الأعضاء الآخرين بالبقيةوهذا في الحقيقة تقليص لسلطان الإسلام وحكمه، وثم تحجيم له، بل سعي إلى القضاء عليه"[5].

فهذه الرؤية تقوم على النظر إلى أن مهمة الحركة الإسلامية ليس استيعاب الصفوة من الناس إليها وإنما أن تضخ في المجتمع خريجيها ورجالاتها ممن يملكون ملكات في توجهات أخرى ولا تحبسهم في صفوفها. والحركة الإسلامية في هذا السياق "أشبه ما تكون بالمدرسة الحضارية التي تقوم بتخريج أجيال صالحة تنبت في سائر شرايين المجتمع وخلاياه لتقوم بمهمة النهوض الإسلامي، ويصبح الحزب السياسي في هذه الحالة كالمؤسسة الاقتصادية والقضائية والعسكرية جزءاً من جسم أمة الإسلام، منه بمثابة الروح والعقل والدم والأنفاس"(6).

ولذلك "قيادة الحركة الإسلامية فينبغي أن تكون ذات طابع روحي فكري توجيهي تربوي، توجه كل القطاعات على حد سواء بما تملكه من نفوذ فكري روحي، فهي أرفع من أن تزاحم حزباً من الأحزاب على موقع أو منصب ويشغلها ذلك عن مهمتها الرئيسية في الدعوة إلى الله وتوجيه الراعي والرعية دون أن تحصر نفسها وتتحيز إلى حزب محدد وتنشغل بالعاجل عن الآجل وبالجزئي عن الكلي "من محاضرة ألقاها الفقيد بتونس صائفة 1985 غير منشورة"(7).

وفعلا واحدة من المآزق الكبرى التي واجهتها تجربة الإسلاميين بعد الثورة هي هذه الحيرة الفكرية والسياسية، التي عبرت عن نفسها بوضوح في المسلكية السياسية، بين الانصراف للدولة والانقطاع عن المجتمع، وبين تمثل التجربة الحزبية والتنصل من التجربة الحركية. ولعل هذه الحيرة جعلت التيار الإسلامي في تونس، لا هو قوة حزبية وطنية مفتوحة لكل التونسيين الراغبين في المشاركة والانخراط في العمل السياسي من خلال حزب النهضة، سواء التزموا بما يلتزم به كل عضو من التيار الإسلامي أم لم يلتزموا لا سيما لجهة التدين، واكتساب سمت

معين، أم لم يلتزموا. فقد ظلت النهضة بعيدة وغير قادرة على استيعاب كفاءات كثيرة وفئات كان ينتظرا أن تستوعبها داخلها، لكنها بقيت في وضع لا هي بالمنفتحة على كل التونسيين ولا هي بالمنغلقة أمام رغباتهم في الانضمام.

ولقد حاول الإسلاميون في تجربتهم بعد الوصول للحكم حل هذه الإشكالية وذهبوا في ذلك إلى قرار بحل التنظيم، حتى لا يكون وعاء ضيقا في احتضان "المشروه الإسلامي"، وحتى يتخفف الإسلاميون من أسر التنظيم، انفتاحا على المجتمع، ومخالطة للناس، وتمليكا للمشروع لعموم الناس، بعد أن انتقلت هذه التجربة من المعارضة إلى الحكم ومن المجتمع إلى السلطة. بيد أن تلك الروح في الانتاح لم تحقق تماما هدفها في الانفتاح على جميع قوى المجتمع بل وظلت إدارة الدولة في السودان خلال العقدين الماضيين في يدي الإسلاميين تحديدا، بل حصل أكثر من ذلك عندما عجزت التجربة السياسية للمؤتمر الوطني السوداني أن تستوعب الإسلاميين باختلافهم، فأطاح شق بآخر، وانتهى زعيم الحركة الإسلامية في السودان في السجن ثم في صفوف المعارضة. ولقد كتب الدكتور الترابي حول هذه التجربة، وقيم بعمق القصور في هذا الشأن(8).

هذا القصور والحيرة والتردد في المضي في خيار تحويل "المشروع الإسلامي" إلى مشروع وطني، يحتضنه المجتمع، وتتولى تنزيله كل كفاءات المجتمع بغض النظر عن خلفياتها، بدا واضحا إلى حد كبير في التجربة التونسية أيضا. ولقد كان واضحا أن الاستفادة من الكفاءات الوطنية وذوي الخبرة في إدارة الدولة ضئيلا في الكثير من الأحيان، لجهة المناصب الوزارية أو السامية في الدولة. واختارت النهضة في سياق

محاولة الاستفادة من كفاءاتها الحزبية من جهة، وأيضا بخلفية تأمين الولاء وعدم الانقلاب عليها، أن تعطي الأولوية لأعضائها في شغل المناصب وتحمل المسؤوليات.

وكان لهذا التمشي تداعيات سلبية واضحة، لا سيما في ظل إعلام معادٍ صور استفادة النهضة من أبنائها في عملية التوظيف بمثابة السيطرة على الدولة من جهة وسيادة منطق الغنيمة على منطق الكفاءة، ومن جهة ثانية أشاع نوعا من الاحساس بأن النهضة تبدو غير مستعدة للانفتاح على الكفاءات الوطنية والمجتمع والاستفادة منه في تنفيذ البرامج. ولقد كانت ردة فعل بعض الجهات المهتمة بالشأن العام حادة وعنيفة، لا سيما عندما ذهبت حد ضبط قوائم بأسماء الأشخاص الذين يتم توظيفهم في المناصب العليا للدولة وإداراتها ومؤسساتها، ثم نشرها في وسائل الاعلام، ما أوحى بأن النهضة بصدد الاستيلاء على الدولة، والاستغناء عن كفاءات المجتمع لصالح محازبيها في التوظيف وإدارة شؤون البلاد(9). ولقد ساهم هذا الوضع في التشويش على صورة النهضة ومشروعها، الذي تحول بسبب حملات الإعلام منه مشروعا للانفتاح والنهوض بالبلاد، إليه مشروعا للاستيلاء على مؤسسات الدولة ومقدراتها.

ولقد انعكست هذه الحيرة واضحة في الخطاب السياسي المنزلق أحيانا باتجاه التماهي بين الإسلام والحزب، واعتبار أن انتصارها هو انتصار للإسلام، وفي حين آخر الانزياح باتجاه سياسة تقوم على أن هذا الحزب لا يتصرف كحزب سياسي عصري، معيار فاعليته ونجاحه هو الحفاظ على مواقعه، إلى التصرف كحركة شمولية فوق الأحزاب وحاضنة لها.

وقد لا نبالغ إذا قلنا إن بعضا مما يفسر إخراج النهضة من السلطة هو هذه الحيرة والثنائية بين التصرف تارة كحزب سياسي وتارة أخرى كحركة شاملة تنزع إلى أن تكون فوق الأحزاب ومستوعبة لها، وليس منافسة ومزاحمة لها. وقد سارع الشيخ راشد الغنوشي ليبرر الخروج من السلطة عندما أعلن عن استقالة حكومة الائتلاف الثلاثي التي تقودها حركة النهضة، بأن الحركة تقدم مصلحة البلاد على المصلحة الحزبية، وهو خطاب يستبطن أن النهضة فوق الجميع، وهي تشكل مظلة للجميع، وبالتالي لا يمكنها أن تكون في صراع مع الأحزاب السياسية الأخرى على السلطة. رغم أن هذا التمشي تأخر كثيرا في إدارة المرحلة الانتقالية، التي كانت نخب داخل النهضة نفسها طالبت في بدايتها بالحرص على أن تكون مرحلة توافق وتشارك لجل القوى السياسية، وطالبت أحزاب أخرى أيضا بما يقترب من هذه الرؤية على غرار فكرة "حكومة المصلحة الوطنية" التي دعا إليها أحد شركاء النهضة رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات ورئيس المجلس الوطني التأسيسي المنتخب مصطفى بن جعفر.

ولئن حسمت حركات وتيارات إسلامية في بلدان عديدة هذه الإشكالية على المستوى الهيكلي من خلال محاولة البقاء كحركة شمولية تهتم بالشأن العام، بعيدا عن الصراع الحزبي، وتشكيل أو الدفع لظهور قوى حزبية قريبة منها، على غرار ما حصل في مصر وليبيا وقبلهما في المغرب والأردن، فإن النهضة بحكم تسارع الأحداث وتحولاتها المستمرة لم تتمكن من معالجة هذه الحيرة، وبقيت قضية كثيرا ما تعيد طرح نفسها مع كل مشكلة تطرأ وتذكر بها.

بيد أنه يجب الاشارة إلى أنه حتى القوى الإسلامية في البلدان الأخرى، والتي حسمت هيكليا في هذا الأمر، لا تزال غير قادرة على

إدارة علاقة سليمة بين الحركة كمشروع عام، والحزب كرافعة سياسية. ولعل جزءا من هذا المشكل يحتاج لخبرة عملية تنضجه وتساعد على إدراك السبل والآليات الأنجع في ترتيبه. فهذه الإشكلية ليست فقط نظرية وإنما هي عملية، وبالتالي لا قول فصل فيها.

بقي في هذا الصدد أن نشير إلى مسألة أساسية يجب الوعي بها وهي أن "الخطاب الإسلامي" في عمومه لم يولي مسألة "الدولة" الكثير من الاهتمام، وهو خطاب كثيرا ما ينصرف للمجتمع ولعلاقاته، أكثر مما ينصرف للدولة، التي تبدو في كثير من الأحيان هامشية. وكما ذكر العلامة اللبناني الراحل مهدي شمس الدين، فإن الخطاب القرآني منصرف في عمومه وجله لمخاطبة الناس والأمة، وتبدو الدولة هامشية في الخطاب الفرآني، لأنها في نهاية المطاف انعكاس لتفاهمات القوى الاجتماعية بين الناس.

وفعلا سيبقى هذا المشكل النظري العملي يؤرق نخبة القوى الإسلامية العاملة، ويتعمق هذا الإشكال في ظل الحجم الشعبي المعتبر لهذه القوى، التي عليها أن تحرص على معالجة هذا الإشكال، لما فيه من تداعيات وانعكاسات ليس فقط على مستقبل هذه القوى في المشهد السياسي والاجتماعي، وإنما على الإسلام نفسه، في ظل الخلط وإقحام الدين أحيانا في صراعات سياسية، تحوله من حل إلى مشكل، ومن موضوع توافق بين القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة، إلى موضوع نزاع وتنازع. ويقتضي تحرير هذا المشكل أن يتوضح الإسلاميون في رؤيتهم، لجهة موقعهم في المشهد العام، وفي علاقتهم بالمجتمع، وفي علاقتهم بالدولة، وإعادة تعريف أدوارهم بما يزيل حالة الالتباس والغموض، التي لا تقلقهم وحدهم، وإنما باتت قضية محل قلق

وانشغال الكثير من النخب والقوى الأخرى، حتى تلك التي ليس لها مشكلات مع التيارات الإسلامية من حيث المبدأ، وهي تخوفات وإن كان الكثير منها في إطار الصراع السياسي، فإن بعضه مشروعا ومبررا.

وحتى نكون منصفين يجب التنويه بأن أحد زعماء حركة النهضة وهو الدكتور صالح كركر رحمه الله كان قد دعا منذ عقدين إلى ضرورة حسم هذه الإشكالية، وطرح الفكرة على صفحات جريدة "الحياة" اللندنية، ثم بلورها بأكثر وضوح في كتاب أصدره تحت عنوان "الحركة الإسلامية وإشكاليات النهضة"[10].

سادساً

فخ الصراع الأيديولوجي وتفكك الإجماع

دخلت القوى الإسلامية تجربة الحكم خلال مرحلة الربيع العربي في سياق تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبرى. ولئن كانت التحديات التي كانت تنتظرها كبيرة ومعقدة، فإن غياب الرؤي المشتركة والحد الأدنى من التوافق الاجتماعي والسياسي زاد هذه الصعوبات تعقيدا. فقد تحصنت الكثير من القوى التي طفت بقوة على السطح بعد الإطاحة بأنظمة الاستبداد، بخطابات أيديولوجية وسياسية تبدو في كثير من الأحيان انقسامية وغير جامعة. وكانت هذه الاستراتيجية في الخطاب واعية تماما، لأنها كانت تعطي مبرر الوجود والحضور، وبالتالي حق المساهمة في توجيه وكيفية إدارة الشأن العام، لكثير من الجهات والأطراف التي لم يكن لها أي وزن انتخابي، أو تلك التي لم تخض الانتخابات أصلا، لا سيما خلال المرحلة الانتقالية.

ولم يتجنب التيار الإسلامي، وهو يعتلي السلطة، فخ الصراع الأيديولوجي والجدالات في قضايا ما كانت تفيد موقعه في السلطة أوتحقق لهذه السلطة الحد المعقول من الاستقرار. فقد فجرت هي نفسها أكثر من مرة قضايا ثقافية وجدالية هي في غنى عنها من قبيل

الحديث عن الشريعة، والفن، والدخول في صراعات مع كبرى النقابات في البلاد، والكثير من وسائل الاعلام والاعلاميين دون وعي بمقتضيات المعركة أو دون معرفة حتى الهدف من هذه المعركة أو تلك. وبسبب وجودها في السلطة خسر التيار الإسلامي كل تلك المعارك، سواء التي دخل فيها أو تلك التي استدرج لها استدراجا. والأخطر من ذلك أن هذه المعارك فاقمت من حالة التشرذم والتنازع الحزبي بدل السعي إلى بناء الحد الأدنى من الاجماع، وإزالة عناصر التوتر والاحتقان الاجتماعي والسياسي.

والحقيقة أن القوى الإسلامية لما تزل غير مدركة لحجم الانقسام الثقافي والاجتماعي الذي عمقته دولة الاستقلال، ولعبت فيه النخب الفكرية أدوارا أساسية. بحيث لم يعد من الممكن الحديث عن نمط مجتمعي واحد، ورؤية ثقافية مشتركة، وإنما هناك انقسامات وتباينات داخل المجتمعات العربية حقيقية، يجب أخذها بعين الاعتبار. ولعل من مقتضيات ذلك الحرص على عدم الانزلاق نحو الصراعات الأيديولوجية والثقافية، ومحاولة التوافق على مواجهة التحديات السياسية. ففضلا عن خطورة ما أدى اليه هذا الصراع الايديولوجي من دفع القوى العلمانية التي كان بعضها جزءا من الثورة في التحالف والتقاطع مع قوى محسوبة على النظام القديم لإحداث التوازن مع التيار الإسلامي، فإن هذا الصراع الايديولوجي مع النخب العلمانية التي لها امتدادات ثقافية عميقة في الخارج، تتحول في أي لحظة تاريخية من تعاطف ودعم ثقافي إلى دعم سياسي عندما يتعمق الصراع بين القوى الإسلامية وهذه النخب والقوى العلمانية. وضمن هذه المعادلة ستجد القوى الإسلامية نفسها في وضع لا تحسد عليه. ولقد تابعنا كيف فرضت قوى علمانية

تكاد تكون هامشية على المستوى الشعبي خياراتها على النهضة في تونس، مستعينة بضغط القوى الخارجية على الحكومة. فالدولة التي يشتغل ضمنها الاسلاميون هي أصلا تعمل بشرعية خارجية تكاد تتجاوز الشرعية الداخلية، لا سيما في دول غير محورية ومحدودة الامكانيات.

وبالتالي فأي انخراط أو استدراج للصراعات الأيديولوجية، خاصة لأطراف تتحمل مسؤولية إدارة الدولة، يمثل تشتيتا للجهود، ومضيعة للوقت، وتعميقا للخلافات بين مكونات المجتمع. والحقيقة أنه لا مناص للقوى الإسلامية اليوم من مغادرة ميدان الصراعات الأيديولوجية، والتعالي عليها في ظل تحولها إلى قوى حاكمة أو جزء من الحكم، وماهو مطلوب منها هو صناعة مزيد من الإجماعات والتوافقات وليس تجذير القطيعة والصراع مع الأطراف الأخرى، كما أن الهم الأساسي يجب أن يكون سياسيا تنمويا، يتعلق بتعزيز الحريات وصيانتها، واجتراح منوال تنموي جدي وحقيقي، يعالج الاخلالات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد، ويحقق العدالة الاجتماعية، ويعيد التوازن التنموي بين الجهات، ويرفع من مستوى معيشة المواطنين، وهذا هو جوهر المعركة القادمة ورهانها.

هذا ولئن بدت خطوة حركة النهضة محمودة في خوض تجربة الحكم عبر ائتلاف حزبي، تشاركت فيه مع حزبين من يمين الوسط ويسار الوسط، ممثلين في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بقيادة الرئيس التونسي محمد منصف المرزوقي، ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، زعيم حزب التكتل من أجل العمل والحريات. وقد حققت هذه الخطوة مكاسب كثيرة للحياة السياسية

التونسية، لجهة تخفيف الاحتقان، وتشكيل حد مقبول نسبيا من التوافق السياسي، وقدم صورة خارجية مقبولة لدى القوى الدولية وأصدقاء تونس. إلا أن هذا التمشي تبين أنه كان غير كاف، وأن النهضة لم تبذل بعد فوزها بانتخابات 23 أكتوبر 2011، جهدا معتبرا من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتوفير حد أكبر من الإجماع في ظل مرحلة انتقالية، لم يكن ممكنا وليس فيه مصلحة أن تستأثر به قوى ثلاثة، بينما كان يمكن الانفتاح على قوى كثيرة في الساحة السياسية، توسيعا للشراكة السياسية، واحتواء للاحتقان السياسي، والتحمل الجماعي لمرحلة انتقالية تأسيسية حساسة ومليئة بالتحديات والصعوبات، الموروثة عن النظام القديم. وكان من الحكمة أن تكون إدارة هذه المرحلة الانتقالية مسؤولية مشتركة، لا أن تتحملها قوة سياسية هي أصلا لا تزال محل تحفظ قوى اقليمية ودولية.

ولقد كشف مسار الأحداث بعد أكثر من عام على تجربة الائتلاف الحكومي الثلاثي، رغم محدودية هذا الائتلاف، أنه أهم وأبرز مكسب تحقق في تجربة الحكم، لاقى ترحيبا وإشادة كبيرين من المجتمع الدولي، وكل القوى الداعمة للتجربة الديمقراطية التونسية، والتي أرادوها أن تكون توافقية تشاركية، لا تستند على نتائج الانتخابات فقط وإنما بمجموعة العناصر الأخرى. ويؤكد الكثير من المراقبين أن تجربة الحكم ماكانت لتصمد لأكثر من العامين، لولم تكن ائتلافية تشاركية.[11]

أما الصراعات الأيديلوجية فلن تقدم للمواطن شيئا، لأن النظر بعمق لمآلاتها وخلفياتها، ستكون خلاصته أن هذه الصراعات تستبطن محاولة لكسب رهان السيطرة على المجتمع من أجل إعادة صياغته وفق رؤية مجتمعية محددة، وإعادة صياغة هويته ما يتماشى مع هذه

الأيديلوجيا أو تلك، وهي نظرة سطحية ترى في المجتمع عجينا جاهزا للتشكيل وإعادة التشكيل. بيد أنه من الأفضل الخروج تماما من هذه الاستراتيجيات الأيديولوجية إلى استراتيجيات سياسية تنموية[12]، تعزز وتكثف وتصلّب الإجماعات التي يحتاجها المجتمع للعبور للمستقبل أكثر تماسكا واستقرارا.

سابعاً

هشاشة وضعف الثقافة الديمقراطية

كشفت تحولات ومآلات الربيع بعد ثلاث سنوات من انطلاقتها عن خطابات سياسية كثيرة متناقضة مع نفسها ومع قيم التحول الديمقراطي. فقد بينت عملية الاختبار السياسي لقوى عديدة في العلاقة بالديمقراطية، أن الكثير من القوى السياسية، رغم مناهضتها لاستبداد وديكتاتورية الأنظمة التي أطاح بها الربيع العربي، أنها هي نفسها لا تؤمن تماما بالديمقراطية، خاصة عندما لا يسعفها صندوق الاقتراع بنتائج كانت ترغب بتحقيقها. وقد انكشف هذا جليا في تونس ومصر بشكل واضح وصريح "وتكشّف هزال الحساسية الديمقراطية عند "نخب" مسماة ليبرالية، ناهيك عن تلك اليسارية والناصرية غير المهمومة أصلا بالبرهنة على ديمقراطيتها"[12].

لقد بدا جليا تنكب قوى سياسية يسارية وقومية عن الديمقراطية، بل والانحياز للانقلابات العسكرية، دعما لها كما هو الشأن في الحالة المصرية، أو دعوة لها كما هو حال التجربة التونسية. واستعملت هذه القوى كل الأساليب لتقويض سلطة حكومات أفرزتها صناديق الاقتراع. فكانت أن اثارت الاحتجاجات الفئوية والتحريض الإعلامي الممنهج والتعاون بشكل مباشر أو ضمني مع فلول الفساد وعناصر الدولة العميقة. فما بدأ ثورة شعبية في مصر انتهى نظاما يجنح لأن

يكون عسكريا، وما بدأ تحررا من قوى الفساد والتبعية للخارج انتهى ارتهان حكومة في قبضة الخارج وفي مربع سلطته.

ولقد شجع المحيط الاقليمي وحتى الدولي وإن بتفاوت، هذه القوى المناوئة للديمقراطية لارباك عملية التحول الديمقراطي، وإفشال تجربة حكم دول الربيع العربي، وهو ما جعل مهمة القوى الإسلامية شبه مستحيلة في إنجاح تجاربها في الحكم في ظل أوضاع داخلية معقدة وأخرى خارجية غير مرحبة.

لم يعد هناك أي شك في أن الكثير من القوى العلمانية والتي تصنف نفسها على أنها قوى "ديمقراطية" لا تقبل باللعبة الديمقراطية ولا تسلم بنتائجها، إذا لم تأت هذه العملية بها دون غيرها للسلطة. ولعل هذه الحقيقة تجعل هذه القوى بشكل أو بآخر وفي المحصلة ضمن دائرة القوى المضادة للثورة. ويثبت هذا الادعاء عندما نرى في مصر كما في تونس قوى "علمانية" و"ديمقراطية" تحالفت في مصر مع العسكر في انقلابه على المسار الديمقراطي والإطاحة برئيس منتخب، بينما في تونس بررت هذه القوى نفسها التحالف مع أطراف محسوبة بشكل واضح على النظام القديم لعرقلة ثم إخراج ائتلاف حكومي وصل للسلطة عبر صناديق الاقتراع. ولعل هذا يحيل إلى مقولة كانت رائجة في عهد أنظمة ما قبل الربيع العربي، مفادها أن الكثير من القوى "العلمانية والديمقراطية" تفضل استمرار تلك الأنظمة على انفتاح وديمقراطية تأتي بالإسلاميين للسلطة أو يكونوا شركاء فيها، وكتبت في هذه المسألة دراسات بحثية في مراكز تفكير غربية كثيرة.

ولعله من المفيد التذكير بأنه في العام 1988، وبعد أشهر قليلة على الإطاحة بالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، اختار شق من اليسار

التونسي التحالف مع النظام الجديد بقيادة زين العابدين بن علي، والمشاركة في حكومته الأولى بعد انتخابات أفريل 1989. وقد برر هؤلاء خيارهم في التحالف مع ابن علي بأنه يحمي البلاد من صعود الإسلاميين ويحول دون وصولهم للحكم.

ثامناً

غموض والتباس في مصدر القرار بشأن إدارة الدولة

من المؤاخذات الأساسية على تجربة حكم الإسلاميين ما سمي بالتداخل بين قيادة الحزب وقيادة الدولة. وقد وجهت انتقادات واسعة لحكم الإسلاميين في تونس ومصر على حد السواء، بسبب تدخل الحزب بشكل مباشر في تفاصيل إدارة الشأن اليومي للبلاد، لا سيما ما يتعلق بالقضايا والتوجهات الكبرى. وارتفعت أصوات كثيرة تتحدث عن أن الذي يدير البلاد ليس الأشخاص المنتخبون ولا الحكومة التي حظيت بثقة البرلمان، وإنما بزعيم الحزب وقيادته التي تصورها الصحافة على أن لها اليد العليا في رسم السياسات والقوة الضاربة في تسيير شؤون البلاد.

وإذا كان الكثير من هذه الاتهامات يندرج في سياق الصراع السياسي وتسجيل مؤاخذات على الأطراف التي تحكم لإضعافها، ومحاولة إرباكها، فإن ما بدا من شبهات حقيقية في آليات وشكل إدارة الحكم في تونس ومصر يحتاج إلى توقف.

ففي وضع يدخل فيه الإسلاميون غمار الحكم لأول مرة، ظهرت إشكالية عدم وجود زعيمي الحزب الذين يحكمان خاصة في تونس في

رئاسة الحكومة، بحيث أن من يقود الحزب ليس هو من يتحمل مسؤولية إدارة البلاد حكومة أو رئاسة. وقد خلق هذا الوضع إشكالية مركز القرار في جهاز الحكم. وأثير التساؤل بشأن من له الكلمة العليا في إدارة شؤون البلاد، رئيس الحزب، الذي لا مسؤولية سياسية أو قانونية له أمام البرلمان وإلى حد كبير أمام الرأي العام، أم رئيس الحكومة أو الرئيس المكلف؟

ولعل هذه واحدة من القضايا الطارئة في واقع التيارات الإسلامية، وزادت من تعقيد أوضاعها الصعبة أصلا وهم في الحكم. وقد برز تباين واضح بين مركزي الحكم في قضايا عديدة، أظهرت وجود نوع من "الصراع" أو "الازدواجية" في مركز الحكم، متعدد الأطراف، زاده وجود الحركة ضمن إئتلاف حاكم تعقيدا، تاه معه مركز القرار ونقطة الارتكاز الأساسية.

وقد اتهمت وزعمت وسائل إعلام كثيرة في تونس أن من يحكم في تونس فعليا هو زعيم النهضة الشيخ راشد الغنوشي، كما روجت بقوة زعم أن الحاكم الفعلي في مصر هو المرشد العام محمد بديع. ولقد عزز من هذه الاتهامات بعض التصريحات والمواقف التي عبر عنها زعماء التيارات الإسلامية، أظهرتهما في موقع الحاكم الحقيقي للبلاد. وضع لا شك يربك من يتحمل بشكل مباشر مسؤولية إدارة الشأن العام في الدولة. وعلى الرغم من حرص مجلس الشورى في النهضة على توضيح وإجلاء الحدود بين مركزي القرار إلا أن الالتباس استمر واضحا، بحكم استمرار الازدواجية في الشرعية بين زعيم حزب ورئيس حكومة.

تاسعاً

سطوة الماضي.. إرباك الحاضر وتشويش على المستقبل

بادرت حركة النهضة عقب فوزها بالانتخابات وتكليفها بتشكيل الحكومة إلى الدفع بأبرز رموزها إلى المواقع الوزارية الأساسية في الحكومة. هذه الرموز قضى الكثير منهم أكثر من عشرة أعوام في السجون والاعتقالات الانفرادية. وجد هؤلاء أنفسهم فجأة في أسمى الوظائف والمسؤوليات في الدولة. وبقدر ما مثل تولي هؤلاء رمزية كبيرة للمشهد السياسي في البلاد، على اعتبار أن الذين كانوا بالأمس القريب في السجون والمعتقلات والمنفى، تحولوا إلى قادة للبلاد، إلا أن هذا الوضع وفي ظل ظروف بالغة التعقيد، لم يكن ليسمح لهم بإدراك تعقيدات المشهد والتغيرات الكبرى التي طرأت عليه. كما لا ينكر أحد أن كثيرا من الذين تحملوا المسؤولية لما يزالوا يتعافون جسديا من محنة الاعتقال والسجون المديدة التي أنهكت أجسامهم، وأرهقت نفسياتهم.

ولقد كان الرهان على هؤلاء القادة والرموز والمغامرة في تحميلهم مسؤولية إدارة الدولة فيه الكثير من التعسف عليهم وعلى التجربة وعلى الدولة، وهي في وضع انتقالي وتحول هش على جميع الأصعدة. فقدا بدا التسرع واضحا في دخول مغامرة الحكم بحجم كبير، لا يتماشى

أبدا وقدرات ولا إمكانيات حركة عاشت عقدين من الزمن تحت القصف الأمني، والتفكيك التنظيمي، والهرسلة النفسية، والحملات التشويهية، والاقصاء الممنهج، ليس فقط مغامرة غير محسوبة ومتسرعة، وإنما أيضا خيار لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة الانتقالية المعقدة التي تمر بها البلاد، وهشاشة الدولة ورخاوة مؤسساتها عقب ثورة خلخلت أركانها، ورجتها رجا بعد عقود من الاستقرار.

ولقد كان التسرع واضحا في الدخول للحكم والمشاركة فيه بحجم يفوق ويتجاوز حجم وإمكانيات النهضة بكثير، شكلا ومضمونا. لم تدرك النهضة وهي تدافع عما تراه حقا أفرزته نتائج انخابات 23 أكتوبر 2011، أن المراحل الانتقالية، استثنائية لا يتم التعامل فيها بمنطق الغلبة والأغلبية، ولا بمنطق الشرعية الانتخابية وإن كانت أساسية، وإنما بمنطق التوافق والتشاركية الواسعة، التي تسمح لأغلب القوى بالمشاركة في عملية التأسيس الجديدة. وأيضا إدارة مشتركة وواسعة للمرحلة الانتقالية، بعيدا عن التغلب والسيطرة، التي تفاقم مخاوف الأطراف التي لا تشارك في الحكم.

عاشراً

الرهان على الدولة.. ومأزق إعادة انتاج الدولة التسلطية

تمحورت خطابات الشيخ راشد الغنوشي خلال العقدين الماضيين حول مقولة أساسية، ترددت بقوة في العديد من كتاباته ومحاضراته وتصريحاته وهي "الدولة المتغولة والدولة الغول". وكان الشيخ الغنوشي يدافع في كتابته بقوة عن مسألة الحاجة لتفكيك هذه الدولة العربية وإضعافها، من أجل إحداث التوازن بينها وبين المجتمع. بل وكان حريصا بقوة على الحديث عن إعطاء الفرصة لتكون اليد العليا للمجتمع على الدولة وأن تكون هذه الدولة في نهاية المطاف "دولة المجتمع" بديلا عن واقع استمر لعقود تكرست فيه معادلة "مجتمع الدولة". ودافع الشيخ الغنوشي بقوة عن المجتمع الأهلي، وتحدث عن الأوقاف، وعن التعليم الأهلي، وعن كل ما يمكّن المجتمع من تجذير نفوذه وقوته وسلطانه في مواجهة الدولة.

ولم يكن غريبا عن الشيخ راشد الغنوشي هذا الخطاب في ظل ما رآه وعايشه من نماذج دول تسلطية على امتداد العالم العربي، لا تتفاضل الواحدة منها على الأخرى إلا بالبراعة في ابتكار كل أدوات التحكم والتسلط والسيطرة، حكمت به هذه الأنظمة على مدى عقود

طويلة في كل العالم العربي، كان المجتمع منسحقا أمامها، وعار من أي حصون أو أدوات دفاع لصدها. ولقد سنح للشيخ راشد الغنوشي استقراه في الغرب لعقدين من الزمن، واطلاعه خلال تنقله بين دول عديدة، على التجارب السياسية الغربية، مكنته من أن يدرك التوازن وديناميكية المجتمع، ومناعته من الانسحاق أمام الدولة، والوقوف على التوازن الذي يخلقه باستمرار المجتمع في مواجهة دولة تنزع بطبعها للتسلط والتحكم على الدوام، رأى مجتمعا يقظا يصدها صدا، ويلجمها لجما، عبر مؤسساته المتنوعة والمتعددة والكثيرة.

بيد أن التحولات التي جرت في تونس عقب الربيع العربي رجّت بسرعة هذه القناعات التي رددها كثيرا ودافع عنها الشيخ راشد الغنوشي، خاصة بعد أن حققت حركة النهضة التي يتزعمها فوزا في الانتخابات. فانقلب من مدافع عن المجتمع وحصونه، إليه مراهن على الدولة ونجاحها. وانصب اهتمامه الأساسي على كيفية إنجاح تجربة الحكم والدفاع عن الدولة وحمايتها وتعزيز سلطانها المتلاشي تحت ضربات حالة ثورية، استحالت مع مرور الوقت إلى نوع من الفوضى والانفلات.

وقد ذكر الشيخ الغنوشي مدافعا عن تجربة الحكم وحجم المشاركة الكبير للنهضة فيها، "نحن انتقلنا من التعبد بمعارضة الدولة إلى التعبد بها". ومنذ قيام الثورة تمحور خطاب الشيخ الغنوشي، بمختلف تعبيراته (كتابات ومحاضرات وتصريحات ولقاءات) حول الدولة والحكم والسلطة، وردد بعيد الانتخابات مخاطبا الجماهير (سنحكم لسنوات طويلة). بل وأطلق خطابات كثيرة دفاعا عن الدولة وحماية لها، حتى أنه اعتبر من خرج عليها مارقا يجوز التعامل معه بما يقتضيه ذلك من

حكم شرعي، مستدعيا رصيده الفقهي في تبرير فتواه. غير أنه قد يكون فات الشيخ وهو يولي وجهه شطر الدولة، أنه بصدد مد هذه "الدولة الغول"- بخصائصها التي فصلنا فيها سابقا (الدولة القطرية التسلطية المأزومة المشتغلة بمنطقها ومعقوليتها المتعارضة مع الفكرة الإسلامية- أمدها بحبل ليس فقط الاستمرار وإنما التجدد وإعادة إنتاج شرعيتها، بل ومتطوعا لها بشرعية إضافية من الدين.

ويمكن إدراك التحول الذي طرأ على سياسات واستراتيجية النهضة من خلال الخطابات المتمحورة كلها حول الدولة والحكم، بما في ذلك تلك المراسلات الداخلية التي تدور كلها حول تعبئة أبناء النهضة وأنصارها باتجاه الدولة والحكم، ودعوتهم المستمرة إلى التجند لإنجاح ودعم وحماية تجربة الحكم. وهذا التحول في حقيقته يعكس الرهان الكبير على الدولة كأداة لتحقيق كل شيء. وهي رؤية تتغذى من الثقافة التحديثية التي تشبعت بها النخبة التونسية. هذه الثقافة التي تراهن على الدولة كمحرك للتاريخ وصانعته. ثقافة ترى في الدولة الأداة الأساسية إن لم تكن الوحيدة التي من خلالها وعبرها نصنع مصيرنا، ونصيغ المجتمع الذي نريد، ونفرض القوانين التي نبغي، ونؤسس المنوال المجتمعي الذي نتطلع اليه. وقد ثبت أن هذه الثقافة التبجيلية للدولة ودورها الطليعي التاريخي مركوزة في قلب الفكر الإسلامي، تماما كما هي لدى العلمانيين والليبراليين والقوميين، الكل يراهن على الدولة. والدولة هي ساحة الصراع وهدفه وأداته وسببه.

وقد تبين جليا وهم الرهان على الدولة عندما تولّت الحركة كل تكاليف المشروع الوطني، بناء وتأمينا، والتعويل على السلطة في تمكينها من كل التغيير والإصلاح الاجتماعي اللازم. والأمر الذي دعا لدفع

الأكثر من أخيار أبناء الحركة الإسلامية إلى دواوين السلطة، بل وتوسعت الدواوين والمرافق للحكم مركزيا ولامركزيا حتى تستوعبهم أملا في أن يكون الأمر والمال العام كله بأيديهم. بيد أن أولئك بهموم تلك المناصب انشغلوا عن دورهم الأساسي في الدفاع عن المجتمع وإصلاحه، بل انشغلوا هم أنفسهم بفتن السلطان حينا، فغفلوا وشطوا في الظهور الاعلامي ومنابره على الاشتغال بواجب المسؤولية.

وبدل اهتبال حالة الهشاشة التي عليها الدولة في المرحلة الانتقالية، من أجل إعادة تعريفها وتشكيلها، والأهم من كل ذلك تقليص حجمها، وحجم الأجهزة الأمنية والبيروقراطية الإدارية لمؤسسات الحكم المختلفة، تضخمت الدولة من جديد معيدة إنتاج نفسها. وبدل تعزيز قوة المجتمع وحصونه في مواجهة الاستبداد المحتمل والمتوقع دوما، أبقي على القدرة التفاوضية للمجتمع في تعامله مع الدولة ومؤسساتها ضعيفة إن لم تزد ضعفا. وحتى بعض المحاولات المحتشمة تهاوت أمام ضغوطات وابتزاز النخب الحداثية. ويمكن هنا الاشارة إلى الاعتراضات والتراجعات التي حصلت في ملف الأوقاف، وأيضا النزعة التدخلية للدولة في كل شيء بما في ذلك في الضمير، كما كرّسها الدستور الجديد[13].

لا يخفى علينا اليوم أن اندفاع القوى المنافسة للنهضة في الساحة السياسية من أجل افتكاك أكبر قدر من المساحات في فضاء الدولة، دفع النهضة إلى التشبث بها أكثر، بل جعلها تعتبر أن أم المعارك في هذه المرحلة هي معركة الدولة والصراع عليها وحولها. ويمكن القول إن "التصاعد غير المسبوق للصراع على الدولة ينبع من طبيعة الدولة الحديثة المركزي والتحكمي والشعور بالعجز عن تحقيق الأهداف والتطلعات الأيديولوجية دون السيطرة على مقاليد هذه الدولة.. ولعل

تحييد دور الدولة الأيديولوجي وتعزيز قوى المجتمع، سيقلص في المدى البعيد السيطرة التحكمية لمؤسسة الدولة[14].

كما أنه يجب الاعتراف بأن هذا الصراع المرير الذي دخله التيار الإسلامي من أجل الفوز بالدولة والسيطرة عليها، تسبب في انقسام مجتمعي وكرس حالة من التشرذم والتفتت داخل الساحة السياسية، افتقدنا معه إلى الحد الأدنى من الإجماع، ما رفع من حالة الاحتقان والتوتر، ودفع قوى مخاصمة للنهضة إلى الدفع بالمعركة إلى أقصاها، مستظهرين بالخارج، انتهت بإخراجها من الحكم، بعد أن وجدت النهضة نفسها أمام خيارات محدودة جدا للمناورة في امتصاص واحتواء ضغوطات المعارضة المتوحدة حول مطلب وحيد وهو رحيل النهضة وشركائها عن الحكم.

إحدى عشرة

الثورة في قبضة الإعلام

قـد تتبـاين االـرؤى في الكثـير مـن القضـايا بشـأن الملامـح العامـة لتجربـة حكـم الإسـلاميين وكيفيـة النظـر إليهـا وتقييمهـا بمـا فيهـا مـن مكاسب ونجاحات وما عليها من مآخذ وإخفاقات، ولكن ثمة توافق يكاد يستحيل إجماعا، بأن الإعلام لعب دورا خطيرا جدا في مرحلة ما بعد الثورة. هذا الدور الخطير الذي عبّر عن نفسه من خلال أشكاله المتعـددة، في عمومـه ضـد الثـورة وأهـدافها. بـل لا نبـالغ إذا قلنـا إن الثـورات العربيـة دقـت حصـون الكثـير مـن ركـائز المنظومـة القديمـة ولـو بنسـب معقولـة، ولكنهـا فشـلت فشـلا ذريعـا أو يكـاد في أن تطـال الإعـلام، إلا سـطحيا. بينمـا يبـدو العكـس صـحيحا تمامـا إذ نجحـت المنظومة الاعلامية القديمة في استهداف الثورة وركائزها، وأوهنته بشكل كبير وفق مخطط واضح ومدروس، عبر بشكل جلي عن ذروته بمشاهد إعلامية مفبركة، في مصر في 30 من يوليو (تموز) بصورة مهيبة لحشود بملايين المتظاهرين، كانت مسوغا ومبررا أخير للإطاحة برئيس منتخب، عبر انقلاب عسكري، هو اليوم بصدد تفكيك الثورة وقيمها.

لقد حرصت الكثير من وسائل الإعلام منذ البداية على خوض معركـة التشـكيك في الثـورة، متسـلحة ومتحصـنة بشـعار حريـة الاعـلام واستقلاليته التي فرضتها الثورة نفسها. فحصنت المنظومة القديمة التي

كانت بوقا للدعاية للنظام المتهالك، ومخلبا للانقضاض على معارضي النظام القديم وخصومه، بالحملات التشويهية والتشهير والتسفيه بل وحتى الحد من ظهورهم الاعلامي. تحصنت هذه المنظومة بالحرية والاستقلالية التي بشرت بها الثورة، لتمنع أي إصلاح فيها أو تصفية للمنظومة القديمة. وبعد أن نجحت في ذلك مستعينة بلوبيات المال والنافذين في الإدارة العميقة ومستفيدة من أجواء الصراع بين القوى المحسوبة على الثورة، تحولت إلى مرحلة شيطنة الكثير من رموز الثورة ورجالاتها، وتسفيه شعاراتها، ولم توفر هذه المنظومة شخصية من الشخصيات لم تحولها إلى موضوع للسهام الإعلامية الممنهجة والمخطط لها، وبأسلوب فيه الكثير من الهتك للأعراض وانتهاك الحرمات والتشكيك في الذمم المالية، والخوض في الشؤون الخاصة للشخصيات.

وبعد أن نجحت في تأمين نفسها تماما انتقلت هذه المنظومة الاعلامية إلى إشاعة أجواء من التحارب والاحتراب بين الفرقاء السياسيين، وضرب بعضهم ببعض، وإشاعة أجواء من الخوف وعدم الاستقرار، عبر تصوير البلاد بأنها دخلت مرحلة الفوضى، وأن الانفلات الأمني وصل أقصاه، وأن المواطن غير آمن لا في في بيته ولا الشارع وأن الاقتصاد في حالة انهيار والدولة على حافة الافلاس، وهو خطاب قوّض ثقة الرأي العام في الحاضر والمستقبل، ودفع الناس إلى السلبية، وانقلب المزاج العام بسبب هذه الهرسلة الإعلامية الممنهجة (matraquage) إلى حالة من القلق والخوف والسلبية، ولينظر إلى الثورة بعين السخط وعدم الرضى.

وفاقم من هذا السياسة الإعلامية، اللعب على محاصرة القوى الأساسية، والدفع بقوى هامشية جدا إلى الواجهة، وتقدم شخصيات

مغمورة، على اعتبار أنها شخصيات وطنية بارزة، والعمل على إظهارها من خلال تأصيلها في تاريخ نضالي وهمي ضد النظام السابق وفي إحاطتها بهالة من التبجيل، تبدو معها في موقع اللاعب الرئيسي في الشأن العام بالبلاد. ولقد بلغت هذه السياسات ذروتها، عندما التقطت كل وسائل الاعلام الفاعلة حادثة اغتيال شكري بلعيد لتحوله إلى كارثة وطنية كبرى، وحرصت على النفخ فيه من خلال التركيز عليه وضخ كم من المعلومات متعلقة بمناقبه وتاريخه وخطاباته وسيرته "المتخيلة" في مشهد سريالي دعائي مكثف ومستمر لأيام وأسابيع، رسخه كأهم زعيم في البلاد، ومن خلاله دفع بشخصيات أخرى للبروز والنفخ فيها أيضا وإظهارها كرموز وطنية أساسية، على غرار حمة الهمامي، وشخصيات أخرى، لم يكن يسمع لها ركزا في المشهد السياسي أو الحقوقي أو حتى النقابي. وتكرر المشهد تماما مع حادثة الاغتيال الثاني، ليلعب الاعلام دورا مزدوجا في عملية تضخيم ودعاية وتبجيل احتفالي بشخصيات محسوبة ومقربة وتتحرك في دائرة القتيل، من جهة، وفي عملية شيطنة لجهات وشخصيات وتصويرها ليس فقط باعتبارها مسؤولة عن الحادثة وإنما على أزمة البلاد، وابتكرت شعارات معلومة ومعروفة، لا تزال تتردد على مسامع التونسيين إلى اليوم، ولا يزال الاعلام يفتح لها نوافذ العبور لتصل كل بيت تونسي وكل أذن تونسية.

لقد نجح الاعلام معطوفا على جماعات معادية للثورة في جوهرها في "شيطنة" الثورة والقوى الأساسية المتبنية لها والمدافعة عنها، لا سيما القوى التي تحملت مسؤولية إدارة حكم البلاد.

واستكمالا للمخطط انتقل الاعلام إلى المرحلة الأخيرة باستعادة رموز التجمع والنظام القديم، عبر إعادة تقديمهم في وسائل الاعلام

بالتدريج، مستعملين منهجية الصدمات التدريجية وبحسب دورهم في نظام ابن علي، ليكتمل المشهد مع إزاحة الترويكا من الحكم بظهور أبرز رموز التجمع، بل وليدافع بعضهم عن مرحلة النظام السابق وسياساته، مشيدا به وبمكتسباته، بل ويعقد مقارنة تفضيلية بين حقبته وأوضاع البلاد الحالية.

لقد أدركت الكثير من القوى التي تدافع عن مسار الثورة وقيمها، أن الإعلام في دول الربيع العربي، لا سيما في تونس ومصر، ساهم مساهمة حيوية في تسفيه الثورة وأهدافها، ثم التشكيك في جدواها، فشيطنة رموزها والمحسوبيين عليها، منتهيا إلى تقويض الكثير من المكاسب. ثم لعب هذا الإعلام نفسه حصانة طراودة لعودة رموز النظام القديم. وقد كان هذا الاعلام البوابة التي مهدت وحضرت وشجعت ثم احتضنت العودة التدريجية لرموز النظام القديم.

لقد فشلت قوى التغيير ومنها القوى الإسلامية في إصلاح المنظومة الاعلامية، لتكون حاضنة للثورو وقيمها، ورافعة للوائها، ومطمئنة بالحاضر، ومبشرة بالمستقبل، ووفسحت بهذا الفشل المجال للمعادين للتغيير أن يستعملوا هذه المنظومة وأن يوهنوا مسار الثورة تدريجيا.

ارتبك الإسلاميون وغفلوا عن واجب إصلاح الاعلام، وما قدروا الأمر حق قدره، ولم يدركوا خطورة الكلمة وتأثير الصورة، في حقبة تاريخية تنشدّ فيها الأنظار والعقول والقلوب إلى الاعلام، مشكلا للرأي العام، وموجها له ومتدخلا في صياغة ذوقه ومزاجه ونظرته للأشياء. وكان ثمن هذا التفريط باهضا ومكلفا جدا، مس حاضر الثورة ومستقبلها ووضعها على طريق وعرة ومتهاوية، تثبيتها والدفع بها إلى الأمام يحتاج لجهود مضاعفة وباهظة، قد يكون ثمنها أغلى من ثمن إسقاط نظام ابن علي نفسه.

اثنا عشرة

مكاسب وإنجازات تجربة لم تكتمل

بقدر وجود العديد من الملاحظات والمؤاخذات على تجربة الحكم التي خاضها الإسلاميون في تونس، وحرصنا على عرضها في هذه الورقة، مع وضعها في سياقها الذاتي والموضوعي، فقد يكون أيضا من المناسب محاولة استجلاء بعض الملامح الايجابية لهذه التجربة. سيكون هذا الأمر مهما بقدر أهمية ما برز من مؤاخذات. ذلك أن الوقوف عند الاخفاقات مدعاة للتوبة والمراجعة والتجاوز، كما أن الوقوف عند المكاسب والمنجزات يمكن من تعزيزها ودعمها وتمتينها، لا سيما وأن تجربة الحكم السعي لإقامة المنوال الأمثل، والنموذج الأفضل، لا يمكن أن يأتي إلا في سياق مراكمة التجربة، فلم تنبثق أنظمة الحكم الراشدة والديمقراطية في الغرب فجأة ومرة واحدة، وإنما كانت خلاصة مسار تاريخي طويل بين تراوح بين الانجاز والاخفاق، بين الاستقامة والانحراف، حتى نضج واستبانت معالمه الأساسية الايجابية فتعززت وتدعمت، وبرزت عيوبه الكبرى فجرى معالجتها والتخلص منها.

تشكلت خلال سنوات إن لم نقل عقود طويلة فكرة أساسية مفادها أن التيارات الإسلامية، ليست ديمقراطية، وأنها تمثل خطرا على ليس فقط على أنظمة الحكم السائدة، وإنما على المجتمعات العربية نفسها. وتشارك في هذه النظرة بأشكال مختلفة، قوى سياسية وفكرية في العالم العربي

وأخرى غربية ودولية. واستعملت هذه الصورة النمطية عن الإسلاميين في إقصائهم من العمل السياسي في العديد من الأقطار العربية، والتضييق عليهم في أقطار أخرى، وحرمانهم من المشاركة أو الوصول إلى سدة الحكم حتى وإن كان ذلك عبر صناديق الاقتراع. ولقد جرى خلال العقود القادمة تبرير وقبول انقلابات عسكرية أقصت إسلاميين فائزين في انتخابات ديمقراطية، وكان مثال الجزائر في العام 1991 واضحا وجليا.

بيد أن تجربة الاسلاميين في تونس قوّضت هذه الصورة النمطية بشأن طبيعة الاسلاميين ومدى ديمقراطيتهم. فقد عبّر الإسلاميون منذ الأيام الأولى بعد نجاح الثورة عن ثقافة سياسية قائمة على التوافق والعمل ضمن بقية القوى الوطنية ومعهم والحرص احترام الحريات وحقوق الإنسان. فكانت جزءا من الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ثم عملت على أن تكون جزءا مشاركا في تصريف مرحلة ما قبل انتخابات أكتوبر 2011.

أ - القبول والالتزام بالعملية الديمقراطية الانتخابية

شارك الإسلاميون في انتخابات 23 أكتوبر 2011 بشكل ايجابي، وأظهروا خلال العملية الانتخابية بكل مسارها التزاما وانضباطا في القبول بهذه الآلية كجزء من عملية تحول ديمقراطي. ورغم أن القانون الانتخابي الذي جرى تبنيه، كان مجحفا في حق القوى السياسية الكبرى، ويحرمها من الحصول على غالبية مريحة، ويميل بدل ذلك إلى تمثيلية بالنسبية المطلقة، فإن النهضة قبلت النهضة به، وحققت الفوز والتقدم في تلك الانتخابات على بقية الأطراف السياسية، في أول انتخابات ديمقراطية ونزيهة في تاريخ تونس الحديث[16].

ولم تبد النهضة خلال فترة وجودها في السلطة أي نزوع نحو التنكب عن العملية الانتخابية وأكدت بشكل واضح أن مقولة "انتخابات وحيدة وتصويت وحيد ولمرة وحيدة" التي كان خصوم التيار الإسلامي يروجونها عنهم غير صحيحة، وهي إمكا تصدر عن قوى معادية سياسيا وأيديولوجيا للتيار الإسلامي، أو هي أطراف تجهل الإسلاميين ولا تعرف عنهم إلا ما يروجه الخصوم السياسيين عنهم. وللعل الكثير من القوى الغربية لها هذه النظرة غير المنصفة للإسلاميين. ولقد كانت هذه النظرة للإسلاميين وتقديمهم على أنهم لا يؤمنون بالديمقراطية واحترام صندوق الاقتراع "الصورة النمطية" الغالبة، بل والمبرر لسياسة الاقصاء والاستثناء من العملية السياسية لعقود طويلة في جل الدول العربية. وقد استعملت الأنظمة العربية هذه الصورة الرائجة عن الإسلاميين لإلغاء أو تأجيل عملية التحول الديمقراطي، وتأبيد الأمر الواقع في غياب أي انتخابات حرة ونزيهة أو تداول سلمي على السلطة. فتونس مثلا التي استقلت في العام 1956، لم تعرف منذ ذلك التاريخ وحتى قيام الثورة في العام 2011 سوى رئيسين للجمهورية. فحكمها الرئيس الحبيب بورقيبة 30 عاما حتى 7 نوفمبر (تشرين ثاني) 1987، ثم زين العابدين بن علي لمدة 23 عاما، انتهت في 14 جانفي (كانون ثاني) 2011. في نفس هذه الحقبة التاريخية من خمسينيات القرن الماضي وحتى 2011 وصل 12 رئيسا ببجمورية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتظهر هذه المعطيات الغياب الكامل للتداول الديمقراطي على السلطة في تونس، كما تكشف أيضا التحول العميق في المشهد السياسي في تونس بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس زيد العابدين

بن علي. فقد عرفت هذه الفترة على قصرها (ثلاثة أعوام) وصول شخصيتين لرئاسة الجمهورية وهما فؤاد المبزع ثم محمد منصف المرزوقي وخمسة رؤساء وزراء وهم على التوالي محمد الغنوشي ثم الباجي قايد السبسي ثم حمادي الجبالي ثم علي العريض ثم مهدي جمعة.

ب - تجربة الحكومة الائتلافية

يمكن أن تسجل مؤاخذات كثيرة وهي بالتأكيد واردة على تجربة الحكم التي شاركت فيها النهضة. ولكن المؤكد أن نجاح النهضة في تشكيل ائتلاف حكومي مع قوى سياسية أخرى حققت نتائج جيدة في الانتخابات يبقى أحد المعالم الأساسية لتجربة الحكم التي نحن بصددها. فإلى جانب ما أظهرته النهضة من قابلية واستعداد لحكم تشاركي مع قوى سياسية أخرى، تختلف معها في الخلفية الفكرية والثقافية، فإن الإسلاميين في تونس نجحوا ولأول مرة في تاريخ تونس الحديث في التأسيس لتجربة حكم ائتلافية غير مسبوقة. وساعدت هذه التجربة على تحصين البلاد من الكثير من الصعوبات. فبعث برسالة تطمين للداخل والخارج بأن النهضة يمكن أن تساهم بقوة في التأسيس لتجربة للتعايش المشترك في الحكم وفي البلاد. كما أن لا رغبة لها في الاستئثار والاستحواذ والهيمنة على المشهد السياسي بحجة تقدمها على الآخرين في نتائج الانتخابات.

ولقد ساهمت تجربة الحكم التشاركي أيضا في التخفيف من حالة الاحتقان السياسي والأيديولوجي، ونجحت النهضة باستمرار في تجنب العزلة السياسية والعمل ضمن ومع قوى سياسية أخرى، مكنها من تبديد الصورة النمطية المروجة باستمرار عن الاسلاميين المطبوعين بالهيمنة والاستحواذ.

لقد صمدت تجربة الائتلاف الحكومي بقيادة النهضة إلى الآخر، ونجحت الأطراف المشكلة لها في إدارة حجم هائل من الصعوبات والتحديات دون أن تفقد أي من مكونها. ورغم الغياب الكامل للخبرة لكل مكوناتها، وما تعرضوا له من ضغوطات حينا وإغرات للبعض الآخر من أجل فك عرى هذا الائتلاف إلا أن التجربة نجحت في الصمود، واستفاد أطرافها جميعا من التمرس على العمل الحكومي التشاركي، بكل إكراهاته وصعوباته. وجرى هذا في وقت لم تستطع قوى سياسية أن تحفاظ على وحدتها الداخلية أو تماسكها، رغم وجودها في موقع المعارضة "المريح" بعيدا عن الإكراهات والتحديات التي واجهتها القوى المشكلة لحكومة "الترويكا".

ويعترف الكثير من المراقبين اليوم بأن تجربة الائتلاف الحكومي التي أسست لها النهضة، كانت أهم وأبرز عنوان في نجاحات إدارة المرحلة الانتقالية خلال حكم ما يعرف بـ "الترويكا" أو الائتلاف الثلاثي. وهو نجاح نوهت به قوى ومنظمات دولية كثيرة، هي عادة متحفظة على وجود الإسلاميين في الحكم.

ج - الواقعية السياسية

لم يكن سهلا على قوى سياسية كان جلها يعيش قبل الثورة بين المنع الكامل من أي نشاط سياسي أوبين التضييق الشامل عليه، أن تخوض تجربة الحكم فجأة، وتتحلى تدريجيا بكثير من الواقعية وإدراك المسافة الشاسعة بين الشعارات السياسية للمعارضة وبين ممارسة الحكم وما يواجهه من تحديات وصعوبات وتعقيدات. وقد بدا واضحا منذ البداية رغم ما حصل من تفلتات تعبر عن مثالية وتطلعات قافزة على

الواقع، أن الائتلاف الحكومي والنهضة على رأسه اقتنعت بضرورة التحلي بالواقعية السياسية، وعدم المضي في تحقيق أهداف وبرامج لا تتوفر شروط ولا مقتضيات تنزيلها في الواقع. بل ونجحت هذه القوى في أحيان كثيرة في الاجتهاد في ترويض وتكييف الشعارات لصالح الامكانيات الواقعية وتعقيدات الوضع الداخلي والاقليمي والعربي والدولي.

وكان هذا واضحا سواء لجهة الحزم المتصاعد في مواجهة بعض المجموعات العنيفة، أو التخلي عن تثبيت فكرة "الشريعة الإسلامية" في الدستور، وتجنب الخوض في القضايا غير العملية المثيرة للجدل، كمسألة التطبيع وغيرها، أو في الجلوس لطاولة الحوار مع أطراف وطنية في إطار ما عرف بـ "الحوار الوطني"، أو التنازلات التي بدت واضحة في الدستور التونسي من أجل المصادقة وحتى في القانون المنظم للانتخابات.

ويمثل خروج النهضة من الحكم بعد أن أدركت حجم المخاطر التي تهدد البلاد في ظل حالة الاستقطاب الحاد بين الائتلاف الحكومي والمعارضة، وما تبعه من انفلات أمني وتدهور اقتصادي وانسداد في المشهد السياسي، مثل القبول بالخروج من الحكومة ودون عنف أو أي سيناريوهات أخرى سيئة، واقعية سياسية تحلت بها النهضة، مستفيدة من قراءة دقيقة للمشهد الاقليمي والدولي غير المواتي لاستمرار تجربة الحكم والتمترس فيها بأي ثمن. فقدمت السلم الأهلي على الاحتراب والاحتقان السياسي والاجتماعي، والمصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية.

د - تعزيز الديمقراطية التوافقية

إلى جانب تجربة الحكم التشاركية، والتي لاقت تنويها كبيرا من قوى وطنية ودولية كثيرة. فقد اتسمت تجربة الحكم الائتلافية التي قادتها النهضة ببروز ثقافة التوافق الوطني، وما اقتضته من تنازلات بين القوى السياسية. ففي الوقت الذي لا يزال تحتكم فيه القوى السياسية في الجارة الشرقية ليبيا إلى لغة السلاح والعنف المتفاقم، وفي مصر إلى التمرد ثم الانقلاب، نجح التونسيون وفي مقدمتهم حركة النهضة بتجنيب البلاد الانزلاق نحو العنف. وشهدت البلاد مبادرات فاصلة خلال فترة الحكم بقيادة النهضة، سواء لجهة الحوارات الوطنية، أو لجهة إقدام رئيس الحكومة حمادي الجبالي على الاستقالة من رئاسة الحكومة، بعدما تبين له عدم قدرته على رئاستها ببرنامج وفريق لا يراه مناسبا للمرحلة. ثم استقال عقب ذلك رئيس الحكومة الثاني علي العريض بعد مفاوضات بين القوى السياسية برعاية منظمات وطنية بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، لتفسح النهضة وشركائها في الحكم المجال لحكومة كفاءات غير حزبية لإدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من محاولة بعض االقوى السياسية المنافسة للنهضة التشكيك في هذه الثقافة التشاركية والتوافقية وتعزيز ثقافة التعايش المشترك، معتبرين أن ما تفعله النهضة يأتي إما في سياق ما تتعرض له من ضغوطات أو في إطار المناورة السياسية، على الرغم من هذا التشكيك، فإن السمة العامة لحكم االنهضة وبشهادة أطراف سياسية وغير سياسية داخلية ودولية كان رغم ما داخله من أخطاء يتسم بروح التوافق والتشارك والحوار وعدم الهيمنة والاستحواذ. وهي في الحقيقة مكاسب ليست فقط في رصيد النهضة وإنما تعزيز للمشروع الوطني

القائم على التعايش والتشاركية في عملية التأسيس الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وصياغة عقد اجتماعي جديد.

فمرحلة تأسيس الديمقراطية، وتثبيت أهداف الثورة الشعبية تحتاج إلى تآلف إستراتيجي في ما بين التيارات الرئيسية والمكوّنات الأساسية في المجتمع، وليس إلى المغالبة واستئثار الحائز على الأغلبية في صناديق الاقتراع بالقيادة والحكم. فالتحديات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية تحتم التوافق الإستراتيجي، لا إلى استراتجية المغالبة والاستفراد بالحكم وفقاً للقانون الديمقراطي البسيط القائم على نتائج صندوق الاقتراع والتداول على السلطة.

إذ "يجب الاستدراك هنا بلفت النظر إلى أن قانون المغالبة في ما بين الأحزاب الرئيسية في التجربة الغربية نفسها يتوقف فوراً عن العمل في حالة تعرّض البلاد لحرب أو لكارثة اجتماعية أو اقتصادية عميقة، فتتحوّل المغالبة إلى حكومات ائتلافية تقاد بالتفاهم والإجماع وليس باستفراد صاحب الأغلبية الانتخابية"[17]

هـ - احترام الحريات وتعزيزها

نجحت النهضة بعد الثورة وفي تجربة حكمها أنها حريصة على تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان. ولئن حصلت خلال فترة حكمها تجاوزات بعضها لم يكن مبررا أصلا وبعضها الآخر حفت به ظروف تحتاج لمزيد من التحقيق، فإن المنحى العام خلال حكمها اتسم بالحرص على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وصيانة المكاسب التي تحققت في خضم الثورة. ونجحت النهضة أن تسهم بقوة مع بقية شركائها في تأمين المكاسب التي تحققت في مجال الحريات وحقوق

الإنسان، من خلال تصعيدها لأن تكون مضمونة دستوريا ومحصنة قانونيا، بما يمنع خرقها ويردع المتجاوزين عليها. وكان يمثل الدستور وقانون العدالة الانتقالية والمنظمات التعديلية في مجال الإعلام والقضاء العدلي مكاسب عززت ورسخت مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء والإعلام. كما مثل تعدد وتزايد نشاط ودور منظمات المجتمع المدني ضمانة إضافية حيوية في ترسيخ الديمقراطية ثقافة وممارسة. وهي مكتسبات مثلت مجتمعة حالة تعديلية وإحداث للتوازن الضروري مع دولة نشأت وظلت متغولة منذ نشأتها بعيد الاستقلال، بل واحتلت الفضاء العام وتحكمت فيه عبر نظامي سياسي استبدادي استحواذي، حتى قيام الثورة.

ثلاثة عشرة

الإسلاميون في مواجهة "الدولة الحديثة" والحاجة للتأسيس

تمثل إشكالية الدولة أعقد القضايا التي يواجهها الفكر السياسي العربي اليوم. وتزداد هذه القضية تعقيدا مع التحولات الكبرى الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة والعالم.

عاشت المنطقة العربية منذ ستين من السنين ويزيد في ظل دول حديثة نشأت بعيد استقلالها عن الاستعمار، وقد تشكلت هذه الدولة بطبيعتها الحديثة في غياب أي جهد حقيقي أو توافق بين شعوب تلك الأقطار بشأن هذه الدولة وخصائصها، وإنما كان غالبها أمرا واقعا، تحولت في الغالب إلى جهاز قهري تسلطي منذ البدء، رغم أن روادها قدموها على أنها رافعة أحلام وتطلعات الشعوب التي قاومت الاستعمار لعقود من الزمن، وأداة لتحقيق أحلامهم في الحرية والكرامة والاستقلال والنهوض. والحقيقة أن الدولة العربية الحديثة انبعثت من رحم التجربة التحديثية التركية التي عرفتها الدولة العثمانية في منتصف القرت التاسع عشر، أو كان بعضها استئنافا ووراثة لتركة الإدارة الاستعمارية. فظهرت الدولة في المنطقة العربية كإطار قانوني، تستمد شرعيتها مما يعرف بالشرعية الدولية[18].

فهذه الدولة الوطنية الحديثة، دولة الأمر الواقع، التي انبثقت في غفلة من التاريخ، باتت اليوم مصدر هويتنا، ومحددة انتمائنا، ومشرّعة قوانينا، وتعبير عن إرادتنا، وضامن أمننا وحريتنا وحقوقنا وواجباتنا، وحامية ديننا ومدبرة دنيانا وراعيتها، تعلن الحرب وتبرم السلم نيابة عنا وباسمنا.

وعلى الرغم من أن نخب كثيرة خاصة بعيد التغيرات الكبرى التي انطلقت في تونس في 2011، استعادت النقاش والجدل بشأن قضايا ذات صلة بالدولة، كالنهضة والتحديث والديمقراطية، وعلاقة الدين بالدولة، وطبيعة الدولة، وغيرها من القضايا. فإن هذا الجدل بشأن هذه القضايا الكبرى بما فيها مسألة الدولة، أخذ دوما منزعا أيديولوجيا، وتركز الاهتمام أساسا حول نظام الحكم وطبيعته (جمهوري، مدني، رئاسي، برلماني...الخ) استعاضة عن التوقف الجاد عند إشكالية الدولة ووضعها في سياقها الجيوسياسي.

ولم تنجح مسارات الثورة إلا لمما في خلخلة هذا الكيان، وفي إعادة تشكيله وإعادة صياغة نظرة الناس إليه. واستمرت "الدولة" بمفهومها وطبيعتها المعهودة. وفرضت على الجميع أن يتعامل معها ويخضع لمنطقها ومعقوليتها. فجرت الثورات على هوامش هذه المؤسسة وحواليها. بينما بدت هي الضامنة لاجتماعهم، والوحيدة المؤمّنة لطعامهم وأمنهم. ولقد ردد الكثير منذ بدايات الثورة، وحتى من نخبها والمدافعين عنها، أن "الدولة خط أحمر"، لا يجب المس بها أو مساءلتها. انحسرت معركة التغيير في طبيعة النظام السياسي، ولم تتجاوزه إلى طبيعة الدولة ونمطها. وفعلا اشتد الصراع واقتصر على طبيعة النظام السياسي سواء في تونس أو في مصر، في منزع يبدو في خلاصته

أيديولوجي، لتثبيت شعارات حلمت قوى التغيير أن تراها واقعا. بينما نجحت الدولة في المراوغة بحركة التغيير، لتنأى بنفسها أولا عن أن تطالها تطلعات التغيير، ولتتمكن لاحقا بجهازها المركب والراسخ في إعادة تثبيت كيانها وتجديد شرعيتها وترسيخ معقوليتها، مراوغة بالثورة وزخمها في التفكيك وإعادة التركيب. وما الثورة إن لم تكن تفكيكا للدولة وإعادة بنائها؟

غفلت النخبة عن حقيقة أن هذا المنوال من الدولة بات عاجزا تاريخيا وحضاريا وجيوسياسيا على الاستجابة لتطلعات هذه الشعوب في تحقيق المهام النهضوية. وتناست الثورة شرط إمكانها، تحولا إلى دولة تعبر عن إرادة الأمة، وتحقق أحلامها، عندما جددت شرعية الدولة القائمة بدل تفكيكها وإعادة تركيبها. خضعت الثورة ونخبها للشروط المسبقة في عدم المساس بالدولة، والرهان فقط على تحسين إدارة الحكم والنظام السياسي، وبالتالي الحفاظ على منوال دولة كانت هي بخصائصها الذاتية وتركيبتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية وأفقها الجيوسياسي السبب الرئيس في فشل المشروع النهضوي العربي وجوهر أزمته.

وتبنت تونس في 27 يناير (جانفي) 2014 دستورا جديدا أعلى من الدولة وجدد شرعيتها السلطوية والتحكمية والردعية والتشريعية، أعلاها فوق الكل والكل في حماها وتحت رحمتها، هي التي تعطي وهي التي تمنع. حتى الدين نفسه الذي اختنق في إطار الدولة البورقيبية على مدى الستين من السنين، خيّبته الثورة، وثبّتته تحت سيطرة الدولة تعرّفه وتفسره، وفي كنفها تحميه، وتبعا لها موظفيه. خرج أقل الرابحين حتى بالنظر لغيره من الفضاءات الأخرى كالقضاء والاعلام، اللذان عزز بعضا من استقلاليتهما عن الدولة[19].

لقد انكشف واتضح المأزق الفكري والسياسي العربي في العلاقة بالدولة القطرية. ويبدو أن أكثر من يواجه هذا المأزق ويعمق من أزمة مشروعه هم الإسلاميون والقوى القومية الحالمة والمتقابضة على مفهوم "دولة الأمة"، بديلا عن مفهوم "أمة الدولة"، الذي يخنق شعوب المنطقة أكثر مما يحررها، والذي يؤبد مأزقها النهضوي، ويجهض أحلامها في التغيير الحقيقي، عندما يخنقها في فضاءات وأقطار منقسمة بعضها على بعض. تبدو هذه الكيانات المتجهة بدون وعي إلى تجديد شرعيتها أو الدفاع عن قديمها، أشد فتكا وتربصا بمشروع التغيير والتحول الديمقراطي في العالم العربي. وتنهض التجربة المصرية في علاقتها بالجيوسياسي مثالا صارخا على مأزق المشروع العربي النهضوي اليوم. إذ نجحت قوى هامشية تماما بمنطق الثقل الجغرافي والتاريخي في الإجهاز على التجربة المصرية وخنقها عبر إدارة عملية احتواء وفي إطار علاقات دولية، هي أصلا رافعة هذه الكيانات القطرية وراعية لها، ضمن إدارة مصالح القوى الدولية في العالم. فتبنت أقطار صغيرة علنا دعم ورعاية وإنهاء تجربة تغييرية في طور الاستكمال، وحكم ديقراطي في طور التشكل. وقد يبدو هذا صادما ومفاجئا للكثير، بمن فيهم الفاعلين السياسيين والنخب المبشرة بالتغيير، بيد أن من يعرف طبيعة الدولة القطرية في الفضاء العربي وفي الجيوسياسي العربي وأبعاده، والتي كنا بصدد الحديث عنها أعلاه، سيدرك تماما وبشكل مسبق، أن هذه المنطقة قائمة على معادلة الانقسام والتعادي والاستعداء والتوتر المستمر، وإرباك بعضها البعض، لحدود الاستنزاف أحيانا، ولا تبرأ من هذه الأبعاد التدميرية، حتى الأقطار المعطوفة على أيديولوجية الوحدة والقومية العربية في ليبيا القذافي أو سوريا الأسد أو عراق صدام حسين.

فحجم "المهام التاريخية التي تواجه العرب كمجموعة بشرية اليوم لا يمكن أن تقوم بحمله الدولة القطرية الحديثة كما عهدناها، لأن هذه الدولة القطرية الضعيفة ستعود في كل الأحوال للوقوع في مجال الجذب المغناطيسي لقوى أكبر منها، وبالتالي ستفقد استقلاليتها وتفقد قرارها وستدخل في تناقض مع تطلعات الشعوب. ولن يكون أمامها من خيار سوى اللجوء إلى القبضة الأمنية لحماية نفسها، وبالتالي العودة مرة أخرى للفساد المنظم الذي سيعيد مرة أخرى إنتاج نموذج "الدولة الرخوة" أو الدولة البوليسية وستقود حالة المعارضة لهذا الواقع إلى فشل الدولة.. والاستمرار في الرهان على شد الجماهير نحو تناقضات الأيديولوجيا والنموذج الأمل لنظام الحكم في إطار الدولة القطرية سيزيد من مخاطر التشرذم والفوضى مما سيدفع المنطقة نحو مخاطر الوقوع المباشر تحت وصاية وهيمنة الدول الأجنبية"[20]

لذلك يبدو أن مشروع التغيير والنهوض العربي الإسلامي يواجه مأزقا ليس سهلا ولا يسيرا، وقد يحتاج ليس فقط لعقود من العمل وإنما أيضا سيحتاج في ما يبدو لمغامرات نوعية، تكسر الأفق النمطي المرسوم للكيانات العربية القطرية. فالتحرك في هذا الأفق لا يعيد إلا إنتاج الأزمة، بل ويعيد تجديد شرعية نمط دولة قطري ضيق. الأقطار العربية التي يخنق بعضها البعض مغربا ومشرقا وخليجا، ويربك بعضها بعضا، تحولت اليوم عبئا على التطلعات النهضوية والتنموية للشعوب، وإجهاضا لأحلامها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

خلاصة

تبدو تجربة الاسلاميين في الحكم اليوم محل اهتمام الكثير من الخبراء والمراقبين للشأن العربي. ولئن كشفت هذه التجربة عن بعض معالمها، فإن القادم من الأشهر والسنوات سيكون مليئا بالكثير مما ستفصح عنه هذه التجربة التي هي مسار لم يكتمل بعد، وديناميكية لم تقل كلمتها الأخيرة بعد.

ثمة عناصر أساسية يمكن من خلالها أن نصل إلى بعض الخلاصات غير النهائية في تقييم هذه التجربة الفريدة في تاريخ المنطقة العربية:

1- هل رسخت التجربة محل البحث الحريات وعززت منها في مرحلة ما بعد التغيير ومرحلة وجودها في الحكم؟
2- هل أسست هذه التجربة لتصحيح المنوال التنموي بما يحقق عدالة اجتماعية كانت أحد المطالب الأساسية للثورة؟
3- هل نجحت التجربة في محاربة الفساد والتقليص من أسباب استشرائه؟
4- هل نجحت هذه التجربة في ترسيخ الاستقلال وتقليص التبعية للخارج ولو بأقدار معقولة؟
5- هل قدمت هذه التجربة نموذجا رشيدا في الحكم في العلاقة بسلوك وتصرف المسؤول رئيسا ووزيرا وما دونه؟

6- هل نجحت التجربة في التأسيس لما من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية؟

7- هل أسست التجربة لثقافة مختلفة تعلي من القيم النبيلة وتحتفي بالفن والإبداع والتربية؟

8- وهل نجحت هذه التجربة في معركة كسب القلوب والعقول؟

9- هل نجحت التجربة في فتح أفق حول طبيعة الدولة، ونقل هذه الإشكالية الحيوية من أفق الصراع الأيديولوجي، المنادي بـ "دولة إسلامية" أو "لائكية" أو "علمانية" إلى أفق جيوسياسي يبحث فرص التأسيس الجديد للدولة العربية "القادرة".

هذه التساؤلات لا تتسع للإجابة عنها هذه الورقة التي ركزت على التحليل الكلي، وعدم الخوض في التحليل الجزئي والتفصيل في الممارسة، التي لا شك أنها تحتاج لتدقيق وإنصات واطلاع حتى تكون عملية التقييم والحكم عليها منصفة وموضوعية، بعيدا عن التحيز الكامل أو التحامل الشامل؟

نُقل أنه قيل لرئيس الأركان المصري حسين طنطاوي، وكان أنذاك لا يزال رئيس المجلس العسكري في 2012، كيف تسلمون الدولة للاخوان، فرد بالقول "نحن سلمنا الاخوان للدولة"، وسواء تسلم الاخوان الدولة أو سُلّموا لها، فإن لهذا الالتقاء بين جهاز الدولة وهذه القوى الإسلامية والذي يحصل لأول مرة بعد عقود من التنافي والاقصاء، سيفرز لا شك معادلات جديدة، لن يكون فيها هذان الطرفان فقط اللاعبين الأساسيين، وإنما عوامل داخلية وأخرى دولية ستساهم في رسم وتشكيل طبيعة العلاقة بين الاسلاميين والدولة في المرحلة القادمة. والذين تابعوا عن قرب تجربة الإسلاميين في السودان

وأهم مفاصبها، سيقفون الدور الخارجي وكيف كان له الدور الرئيس في التأثير ليس بشأن علاقة الإسلاميين بالدولة وإنما بطبيعة "الإسلام السياسي" نفسه، الذي انقسمت فيه الحركة الإسلامية على نفسها جراء إكرهات وضغوطات خارجية، كان للإقليمي منها قسطا لا يقل عن الدولي، فانتهت الحركة وهي في الحكم إلى حركتين، وتصاعد الصراع الداخلي حتى ايداع الزعيم الإسلامي والزعيم الروحي والسياسي للحركة السجن لفترات ليست بالقصيرة.

المؤكد أن تجربة الإسلاميين في علاقتهم بالحكم والدولة لا سيما في تونس ومصر والحكم عليها قد يكون سابقا لأوانه في ظل عدم اكتمال هذا المسار، لا سيما ونحن في مرحلة تحول كبيرة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، تحول يبدو من مؤشراته أنه عميق وجذري، وسينقل المنطقة والعالم من طور إلى آخر. تحولات جيواستراتيجية ستكون فيها تونس في وضع هش ومتحرك، لأن حجمها وإمكانياتها لن يسمحا لها بغير الانتظار حتى تستوي معادلات المشهد الاقليمي والدولي، ولعل هذا يحتاج منا الوعي بالحاجة لنفض الكثير من الأوهام بأننا يمكن أن ننهض نموذجا أو أن نؤثر في المعادلات الأساسية للمشهد الاقليمي. وضع تونس واستقرارها سيكون نتيجة وليس سببا لاستقرار المعادلات الاقليمية والدولية وتشكلها.

المراجع

1- الحقيقة أن حادثة هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في 14 كانون ثاني/يناير لا تزال يلفها الكثير من الغموض والدوافع، وهي لا شك حيثيات المعرفة بها سيساعد إن حصل في معرفة وفهم مسار التحول في البلاد في الفترة اللاحقة لتلك الحادثة.

2- صحيفة "الغارديان" البريطانية في عددها ليوم 21 فبراير 2011.

3- طه عبد الرحمان: العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1997.

4- عرفت عن أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية سابقا، مقولة كان يرددها مبررا عدم وجود أي تأثير له في السلطة والحكم رغم أنه شريك بوزراء في حكومات متتالية ولسنوات طويلة قوله "نحن في الحكومة ولكننا لسنا في الحكم".

5- الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: الجهاد في الإسلام، كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟ دار الفكر 1993 ص 65.

6- الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: المصدر السابق ص 66.

7- الشيخ راشد الغنوشي: الحركة الإسلامية ومسالة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة 1999.

8- الشيخ الدكتور حسن الترابي: حركة الإسلام.. عبرة المسير لإثني عشر السنين، يونيو 2001.

9- لعب الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض منظمات المجتمع المدني خاصة تلك المحسوبة على اليسار دورا محوريا في هذا الصدد.

10- برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة 2006.

11- صالح كركر، الحركة الإسلامية وإشكاليات النهضة، نوفمبر 1998

12- أنظر الشيخ راشد الغنوشي: المصدر السابق

تعريف بالكاتب

جلال الورغي

- باحث متخصص في قضايا المغرب العربي والحركات الإسلامية
- مدير المركز المغاربي للبحوث والتنمية
- له كتاب حول الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي 2010
- له مقالات ودراسات حول الحركات الإسلامية في المغرب العربي
- باحث دكتوراه حول تجربة التحديث في تونس في جامعة لندن
- حاصل على ماجستير في التاريخ المعاصر والعلوم السياسية من جامعة لندن
- حاصل على الاجازة في القانون والإجازة في الفلسفة

13- أنظر مقال حازم صاغية تحت عنوان "التراجع الذي يضرب مصر" في صحيفة الحياة 8 مارس 2014

14- أنظر المادة السادسة من الدستور الجديد الذي جرت عملية توقيعه والمصادقة عليه في 26 يناير 2014.

15- د. بشير موسى نافع: الإسلاميون والدولة الحديثة، مقال منشور بتاريخ 17 أبريل 2011

16- اعترف رئيس الهيئة الوطنية العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي الخبير القانوني الدكتور عياض بن عاشور مباشرة بعيد الانتخابات أن القانون الانتخابي ظلم النهضة التي كانت يمكن أن تحصل على 60% من مقاعد المجلس الوطني التأسيسي. وهو أمر أقر به الكثير من رجال القانون الدستوري في تونس.

17- منير شفيق: الثورات العربية واستقالة العقل، الجزيرة نت 29 حزيران/جوان 2012.

18- بشير موسى نافع: الإسلاميون والدولة الحديثة، ورقة منشورة في موقع "جسور العرب للثقافة والتنمية" بتاريخ 17 نيسان/أبريل 2013.

19- أنظر الباب الأول والباب الثاني من دستور الجمهورية التونسية المصادق عليه في 27 يناير/جانفي 2014، وحجم تدخلها وحضورها في الشأنين العام والخاص.

20- محمد عادل شريح: الثورات العربية وغياب أفق الدولة، الجزيرة نت 26 أغسس 2013.